كلية الشريعة والقانون بدمنهور

جامعة الأزهـر

مـجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكمّة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من

العدد الثامن والأربعين ـ "إصدار يناير ٢٠٢٥م ـ ١٤٤٦هـ"

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ دراسة تحليلية خلال الفترة (٢٠١٣ـ ٢٠٢٣)

The Impact of Foreign Direct Investment on Achieving Sustainable Development in Light of Egypt's Vision 2030 An Analytical Study (From 2013 to 2023)

الدكتـــور

أيمـن أحمد على عبد الغفـار

وكيل كلية الحقوق لشؤن التعليم والطلاب
أستاذ الإقتصاد والمالية العامة المساعد
قسم الإقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق - جامعة أسوان
جمهورية مصر العربية

مجلـة البحـوث الفقهيــة والقانونيــة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على المرتبة الأولى على المستوى العربي في تخصص الدراسات الإسلامية
وتصنيف Q2 في تخصص القانون حسب تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

للتواصل مع المجلة
+201221067852
journal.sha.law.dam@azhar.edu.eg

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

التاريخ: 2024/10/20

الرقم: L24/0260 ARCIF

سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة البحوث الفقهية و القانونية المحترم

جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر

تحية طيبة وبعد،،،

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه قد **أطلق التقرير السنوي التاسع للمجلات للعام 2024.**

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب آسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل "**ارسيف Arcif**" قام بالعمل على فحص ودراسة بيانات ما يزيد عن (**5000**) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (**1500**) هيئة علمية أو بحثية في العالم العربي. ونجح منها (**1201**) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام 2024.**

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة البحوث الفقهية و القانونية** الصادرة عن **جامعة الأزهر، كلية الشريعة و القانون، دمنهور، مصر، قد نجحت في تحقيق معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (**32**) **معياراً**، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

وكان **معامل "ارسيف Arcif" العام** لمجلتكم لسنة 2024 (**0.3827**). ونهنئكم بحصول المجلة على:

- **المرتبة الأولى في تخصص الدراسات الإسلامية من إجمالي عدد المجلات (103)** على المستوى العربي، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.082**). كما صُنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (**Q1**) وهي الفئة العليا .
- كما صُنفت مجلتكم في **تخصص القانون** من **إجمالي عدد المجلات (114)** على المستوى العربي ضمن الفئة (**Q2**) وهي الفئة الوسطى المرتفعة ، مع العلم أن **متوسط معامل "ارسيف" لهذا التخصص** كان (**0.24**).

راجين العلم أن حصول أي مجلة ما على مرتبة ضمن الأعلى (10) مجلات في **تقرير معامل "ارسيف" لعام 2024** في أي تخصص، **لا يعني حصول** المجلة بشكل تلقائي على تصنيف مرتفع كتصنيف فئة Q1 أو Q2، حيث يرتبط ذلك بإجمالي قيمة النقاط التي حصلت عليها من **المعايير الخمسة المعتمدة لتصنيف مجلات تقرير "ارسيف" (للعام 2024) إلى فئات في مختلف التخصصات**، ويمكن الاطلاع على هذه المعايير الخمسة من خلال الدخول إلى الرابط: http://e-marefa.net/arcif/

وبإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

ختاماً، في حال رغبتكم الحصول على شهادة رسمية إلكترونية خاصة بنجاحكم في معامل "**ارسيف**"، نرجو التواصل معنا مشكورين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار

رئيس مبادرة معامل التأثير

" ارسيف Arcif"

أثـر الاستثمار الأجنبـي المباشر على تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ دراسة تحليلية خلال الفترة (٢٠١٣ـ ٢٠٢٣)

The Impact of Foreign Direct Investment on Achieving Sustainable Development in Light of Egypt's Vision 2030 An Analytical Study (From 2013 to 2023)

الدكتـــور

أيمـن أحمد على عبد الغفـار

وكيل كلية الحقوق لشؤن التعليم والطلاب

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة المساعد

قسم الإقتصاد والمالية العامة

كلية الحقوق - جامعة أسوان

جمهورية مصر العربية

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ – دراسة تحليلية خلال الفترة (٢٠١٣ – ٢٠٢٣)

أيمن أحمد على عبد الغفار

قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية الحقوق، جامعة أسوان، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: Ayman.AbdElghaffar@aswu.edu.eg

ملخص البحث:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل الخارجى الذي تعتمد عليه الدولة لأنه يوفر الموارد اللازمة للقيام بالمشروعات الاقتصادية وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية التى تستهدفها الدولة ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لأي دولة تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي وأثر ذلك على الاستثمار المحلى ومعدل الصادرات الوطنية ،ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو العامل الرئيس الذي يتحكم فى معدلات النمو الاقتصادى.

أصبح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية تتنافس من خلاله مختلف الدول النامية والمتقدمة للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق ، وتهدف الدول من خلاله إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية ،الاجتماعية ،البيئية ،والتكنولوجية) من أجل تخطى العقبات والمشكلات التى تواجهها مثل مشكلات البطالة ،عجز ميزان المدفوعات ،ضعف معدلات الادخار،والاستثمار المحلى ، كما أسهم الاستثمار الأجنبي المباشرفى ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال فى الدولة المضيفة له. واهتمت الدولة المصرية بجذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها أحد مصادر سد الفجوة فى الموارد المالية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وذلك بتحديث الأطر التنظيمية والتشريعية التى تشجع المستثمر الأجنبي على توظيف أمواله فى داخل الدولة، فضلا عن توفير الحافز للمستثمر الأجنبي من خلال سن التشريعات التى تشجع على الاستثمار فى مصر.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار الأجنبي، المستثمرالأجنبي، الاستثمار المحلى، التنمية المستدامة ، النمو الاقتصادى، المشروعات الاقتصادية.

The Impact of Foreign Direct Investment on Achieving Sustainable Development in Light of Egypt's Vision 2030 An analytical Study (from 2013 to 2023)

Ayman Ahmed Ali Abdel Ghaffar
Department of Economics and Public Finance, Faculty of Law, Aswan University, Arab Republic of Egypt.
E-mail: Ayman.AbdElghaffar@aswu.edu.eg

Abstract:

Foreign direct investment represents an important source of external financing that the state depends on because it provides the necessary resources to carry out economic projects and achieve the economic development plans targeted by the state. Given the importance of foreign direct investment, the efficiency of the economic system of any country is measured by the extent of its ability to attract foreign investment and the impact of this on investment. domestic and the rate of national exports, and foreign direct investment is considered the main factor Which controls economic growth rates. The flow of foreign direct investment has become a global phenomenon through which various developing and developed countries compete to obtain the largest share of this flow. Through it, countries aim to achieve sustainable development in its various dimensions (economic, social, environmental, and technological) in order to overcome the obstacles and problems they face, such as Unemployment problems, balance of payments deficit, weak rates Savings, local investment, and foreign direct investment contribute to linking financial and labor markets and increasing wages and capital productivity in its host country. The Egyptian state was interested in attracting foreign investments as one of the sources of bridging the gap in financial resources by creating an appropriate investment climate by updating the regulatory and legislative frameworks that encourage the foreign investor to Investing his money inside the country, as well as providing an incentive for foreign investors by enacting legislation that encourages investment in Egypt.

Keyswords: Foreign Investment, Foreign Investor, Local Investment, Sustainable Development, Economic Growth, Economic Projects.

مقدمة

أولا: موضوع البحث وأهميته

تعد التنمية المستدامة من أهم القضايا المطروحة على الساحات الإقليمية والدولية، حيث أصبح تحقيقها ضرورة لحياة الشعوب ونهضة الأمم وتقدمها وللعديد من الدول الساعية إلى النمو، لذلك أصبحت التنمية المستدامة بمنزلة المشروع القومي الضرورى لكافة دول العالم سواء الدول النامية أوالمتقدمة .

ويعد الاستثمار الأجنبي مصدرا مهما من مصادر تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعتمد عليه الدولة فى توفير الموارد اللازمة للقيام بالمشروعات الاقتصادية وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية التى تستهدفها ، ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لأى دولة تقاس بمدي قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي وأثر ذلك على الاستثمار المحلى ومعدل الصادرات الوطنية .

والاستثمار الأجنبي المباشرهو أحد الجوانب الرئيسة للتنمية المستدامة ،حيث يسهم فى زيادة الدخل القومى وزيادة الثروة الوطنية ، ويمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة ، كما يسهم في دعم الاستثمار المحلى ، حيث يحدث نوعا من التكامل بينهما .

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد البدائل فى العلاقات الاقتصادية الدولية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة لدول العالم وبخاصة الدول النامية والتى يفتقر الكثير منها إلى رأس المال بسبب عدم تواجد المدخرات الوطنية الناتجة نتيجة لضعف مستوي الناتج المحلي الإجمالي .

ثانيا : إشكالية البحث

تتمثل إشكالية موضوع البحث في الإجابة على السؤال الرئيس التالى : ماهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ **فى الفترة** (٢٠١٣ – ٢٠٢٣)، ويتفرع عن هذا السؤال الإجابة على الأسئلة التالية :

١- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر؟.

٢- ماهو أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟.

٣- ماهو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الإقتصادي في مصر؟ .

٤- ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحركات رؤوس الأموال وميزان المدفوعات الوطني؟.

ثالثا : منهج البحث

إعتمد الباحث فى هذا البحث على المنهج العلمى الاستقرائى وذلك من خلال اتباع الأسلوب التحليلى بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بموضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشرعلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال التأثير على المؤشرات الاقتصادية الرئيسة فى ضوء رؤية مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠ ، وذلك عن طريق رصد وتحليل البيانات والإحصائيات المتاحة والتقارير الصادرة عن بعض الجهات العالمية والإقليمية مثل تقرير الاستثمار العالمي(منظمة الأونكتاد)،الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات ، وتقارير البنك المركزي المصري.

رابعا :الإطار الزمنى للبحث:

يتناول الباحث موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر الإسترتيجية٢٠٣٠، خلال **الفترة** (٢٠١٣- ٢٠٢٣) .

خامسا: خطة البحث

سوف يتم تقسيم خطة موضوع البحث بعنوان : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ **فى الفترة** (٢٠١٣ – ٢٠٢٣) ، **وذلك على النحو التالى**:

المبحث الأول

الإطار النظرى والمفاهيمى للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الثانى : الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

المبحث الثانى

الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

المطلب الأول : أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثانى : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الإقتصادي في مصر

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحركات رؤوس الأموال وميزان المدفوعات الوطنى.

المبحث الثالث

التطور التشريعى للاستثمار فى مصر وآليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : التطور التشريعى للاستثمار فى مصر.

المطلب الثانى: آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول
الإطار النظرى والمفاهيمى للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم :

فى ظل كثرة الأزمات العالمية الحديثة تتنافس معظم دول العالم للحصول على أكبر نصيب ممكن من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل حل المشكلات التى تواجهها وأثرها على المؤشرات الاقتصادية من معدلات البطالة ، التضخم ، حجم الدين العام ، والتأثير على سعر الفائدة ، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ، ونتيجة لعدم وجود إستقرار في سعر الصرف مازال شبح التضخم قائم ولذلك يجب زيادة الطاقات الإنتاجية لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات من خلال اتباع مجموعة من الضوابط والآليات ، وهى بدائل تتوقف على إمكانيات الدول لتحقيق معدلات نمو مرتفعة والخروج من الأزمات العالمية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية ومن هذه الآليات :

أولا:الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العلاقات الدولية والإتفاقيات الدولية ،وهذا الاستثمار يتطلب استراتيجية لتنميته ، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل الخارجي الذي تعتمد عليه الدولة لانه يوفر الموارد اللازمة للقيام بالمشروعات الاقتصادية وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية التى تستهدفها الدولة ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لأى دولة تقاس بمدي قدرته على جذب الاستثمار الأجنبي وأثر ذلك على معدل الصادرات الوطنية.

ثانيا: الاستثمار مع القطاع الخاص : يتمثل البديل الثانى للخروج من الأزمات العالمية ومواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية في الاستثمار مع القطاع الخاص من خلال مشاركة القطاع الخاص مع الجهاز المصرفى .

ثالثا: زيادة معدلات الادخار، وهذا البديل هو ماتفتقده الدول في هذه الآونة ، والواقع أنه توجد علاقة وثيقة بين حجم المدخرات المحلية وحجم التمويل الخارجي ، فإذا كان الادخار المحلي غير كافى لتمويل الاستثمارات المطلوب إقامتها كلما اتجهت الدولة إلى التحول إلى التمويل الخارجي. وعليه فإن الاستعانة بالموارد الأجنبية تتناقص أوتتزايد تبعًا لمدى كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات المزمع إنشائها.

رابعا: والبديل الرابع يتمثل في استقرار سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء التى تقود الاقتصاد المصرى حيث أن التعويم يمثل خطرا كبيرا على التنمية.

خامسا: والبديل الخامس والأخير لمواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية يتمثل في الإهتمام بمصادر العملة الأجنبية . وتعتبر الاستثمارات الأجنبية مصدرا لتوفير العملة الأجنبية ، حيث تسهم فى توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التقنية وتوفير التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات و المعدات و المساعدات الفنية بشروط ميسرة فى السوق المحلي [(١)].

كما يسهم الاستثمار فى زيادة الدخل القومى وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يشكل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة [(٢)].

تأثرت الدولة المصرية مثلها مثل بقية دول العالم بالتحديات والأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية، فالجميع تحمل ثمن هذه الأزمات ، حيث ترتب على استراتيجية التباعد الاجتماعى نتيجة لهذه الأزمات تباطؤ عجلة الإنتاج بداية من إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة وحتى وحدات إنتاج السلع النهائية، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عمليات التبادل التجارى التى تشمل سلاسل التوريدات مرورا بتجارة الجملة وتجارة التجزئة وبالتبعية ينخفض الإنتاج المحلى ويدعم ذلك الانخفاض انخفاض الطلب على الإنتاج [(٣)]. وللخروج من هذه الأزمات وتجاوزها يجب اتباع آلية آمنة على الاقتصاد القومى تساعد فى تمويل

---

(١) د. أشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الأجنبي المباشر ،دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨ .

(٢) القاضى . كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الاستثمار ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٦٢٤.

(٣) د. محرم صالح الحداد ، ظريف توفيق جيد ، دور الدولة في معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، السنة ٢٧ ،نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص ٢٠.

المشاريع الإنتاجية والخدمية ، وفتح أسواق جديدة ، بهدف التوسع في القاعدة الانتاجية والخدمية وما تنتجه من فرص زيادة الدخل ومحاربة الفقر ونتيجة لذلك إتخذت جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة حزمة من الإصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية والخروج من هذه الأزمات بشكل آمن .

وعليه سوف نقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين :

المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر .

المطلب الثانى : الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

المطلب الأول
ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذى يفضى إلى علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة وحقوق للمستثمر الأجنبي فى فرع أجنبى قائم فى دولة مضيفة حيث يكون مالكا لجزء من المشروع أوكله فضلا عن قيامه بإدارة المشروع المشترك [(١)]، وعرفه البعض الآخر من الفقه على أنه استثمار طويل الأجل يقوم به أفراد ومؤسسات أعمال فى أصول مؤسسات أو شركات الفروع في البلد المضيف بشكل يعكس سيطرة المستثمر الأجنبي بدرجة معينة على إدارة تلك الشركات فى البلد المضيف[(٢)].

ويعرف البعض الآخر من الفقه الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن الاستثمارات التى يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي أما بسبب ملكية كاملة لها أوملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج ، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، و الثاني ملكية الكلية أوالجزئية للمشروع[(٣)].وحسب

---

(١) د. مبطوش العلجة ، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٣ العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة ، ص ٤١٨ .

(٢) د. يوسف مسعداوي ، تيسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع اشارات لحالات بعض الدول العربية ، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الثالث ، جوان ٢٠٠٨ ، ص ١٦٣

(٣) د. نزيه عبد المقصود مبروك ، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٧ ، ص ٣١.

البنك الدولي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو " القصد في امتلاك أصل من الأصول لعدد من السنوات مع وجود القدرة على ممارسة التأثير في تيسير هذا الأصل"[١].

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات فى مشروعات داخل دولة ما ، ويسيطر عليها المقيمون فى دولة اخري ، وقد أوضح صندوق النقد الدولي فى مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٥٠ ٪ من رأس المال ، أويتركز ٢٥ ٪ فأكثر من الأسهم فى يد شخص واحد أوجماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب علية أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع[٢].

أما منظمة التجارة العالمية فتؤكد بأنة الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر فى دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات فى دولة أخري (الدولة المضيفة) مع وجود النية فى إدارة تلك الموجودات[٣].

ويعرف بنك فرنسا الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه (احتجاز نسبة معتبرة من رأس المال مانحا لمستثمر مقيم حق النظر فى تسيير مؤسسة أجنبية مستثمرة (المشاركة تساوي أوتفوق ١٠ ٪) [٤].

ويرى البعض الآخر من الفقه أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مشروع استثمارى مشترك داخل بلد يسيطر علية القائمون فى بلد أخر ويأخذ هذا الاستثمار فى الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة[٥].

---

(1) Wilson, N et J, Cacho, relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale, document de travail de IOCDE sur la politique commerciale, n50, édition: OCDE, 2007, p63

(٢) على عبد الوهاب ابراهيم ، الاستثمار الأجنبي المباشر واثرة على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ١٦

(٣) د.صلاح كريم عبد الحسن ، د. هناء قاسم السامراني ، حلقة نقاشية حول الاستثمارات الأجنبية و الأخطار ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٨ ، ص ١

(4) Jean Louis mucchieli , multinationals et mondialisation , edition du seail, mai 1998, paris , p. 47

(٥) د.سمير محمد عبد العزيز ، التمويل العام ، المدخل الادخاري و الضريبي و المدخل الاسلامي و المدخل الدولي ، مكتبة الاشعاع ، الاسكندرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٨ ، ص ٣١٩ .

ويقصد بالمشروع الاستثمارى توجيه المدخرات إلى مزاولة أحد الأنشطة الاستثمارية فى قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعليم والصحة والنقل والسياحة والإسكان والتشييد والبناء والرياضة والكهرباء والطاقة والثروات الطبيعية والمياة والإتصالات والتكنولوجيا ويجوز للوزير المختص اضافة قطاعات أخرى وذلك بالتنسيق مع الوزارات المعنية وفقا لخطة التنمية الاقتصادية للدولة وتبين اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار شروط ونطاق وضوابط مزاولة هذه الأنشطة [١] .

كما يعرف الاستثمار الأجنبي أنه عبارة عن إنشاء مشروعات جديدة فى الدولة المضيفة أوالإضافة إلى رصيد الآلات و المعدات بواسطة المستثمرين الأجانب ، أوشراء المستثمرين الاجانب للشركات المحلية فى الدول المضيفة (غالبا ما تكون ١٠ ٪ أواكثر من اصول الشركة [٢] .

ويتسم هذا المفهوم بالشمولية فقد يتخذ هذا الاستثمار عدة صور كأن يكون علي شكل مشروع جديد تكون ملكيتة أجنبية بالكامل أويمكن أن يكون المشروع مشترك مع مشروع محلي قائم.

ونستنتج من التعريفات السابقة أن للاستثمار الأجنبي المباشر عدة خصائص يمكن حصرها فى الآتى :[٣]

١- امتلاك مستثمر أجنبي لاصول ملكية تامة أوجزئية فى دولة أخري .

٢- سلطة القرار الفعلية تحددها قوة التصويت التى تؤهل صاحبها لتمرير قراراته حسب اهدافه .

٣- نسبة ١٠ ٪ كنسبة محددة لامتلاك القدرة على إبداء الرأي و التصويت أثناء إدارة الاستثمار.

---

(١) المادة (١) من قانون الاستثمارقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ .

(2) Petter Hess and Clark Ross : economic development – theories , evidence and policies the drgden press , 1997 , p 490

(٣) د. بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١ ، ص ٣ .

كما يقصد بالاستثمارات الدولية الحركات الدولية لرؤوس الأموال ، ولقد اهتمت الدول فى جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها أحد مصادر سد الفجوة فى الموارد المالية و الموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وذلك بتحديث الأطر التنظيمية و التشريعية المتحكمة بالاستثمار ، فضلا عن توفير متطلبات أعمال الشركات المستثمرة[١] .

المطلب الثانى
الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

تتمثل التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فى النقاط التالية :

أولا: يمتلك المستثمر الأجنبي فى ظل الاستثمار الأجنبي المباشر لاصول ملكية تامة أوجزئية فى دولة مضيفة بنسبة ١٠ ٪ كحد ادني ، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيمكن تعريفه على أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة فى شكل قروض مقدمة من افراد أوهيئات عامة أوخاصة ، أوتأتي فى شكل اكتئاب فى الصكوك الصادرة عن تلك الدولة ، سواء تم بالاكتتاب عن طريق السندات التى تحمل فائدة ثابتة أوعن طريق الاسهم ، بشرط أن لايكون للاجانب الحق فى الحصول على نسبة من الاسهم تخولهم حق إدارة المشروع[٢] .

ثانيا: يمنح الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي حق الإدارة و الإشراف و الرقابة علي مختلف العمليات التي تتم على مستوي الاستثمارات التي يشترك فيها على حسب النسبة التى يملكها ، ويمتد حق المستثمر الأجنبي فى الإشراف و الإدارة و الرقابة إلى غاية الإدارة الكلية على الاستثمار وذلك فى حالة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي . أما الاستثمار الأجنبي المباشر فيقتصر دورة علي تقديم رأس المال إلى جهة معينة دون أن يكون لصاحب المال (المستثمر) أي نوع من الرقابة أوالمشاركة فى تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري[٣] ، وذلك راجع إلى طبيعة مايحوزة المستثمر الأجنبي (سندات – أسهم

---

(١) د. دينا أحمد عمر ، أثر الصادرات على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر فى دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٨٦ ، المجلد ٢٩ ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٩ .

(٢) د.عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الاستثمارات الأجنبية فى القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧ .

(٣) د. بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، مرجع سابق ، ص ٦

وقروض) ومن جهة أخري إلى النسبة المحددة للاستثمار الأجنبي غير المباشر و التى يجب أن لاتتجاوز١٠ ٪ . لذلك فإن حدود التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر تكون على أساس ما يعرف بمعيار الإشراف والرقابة، وهو الحد الأدنى من رأس المال الواجب على المستثمر الأجنبي امتلاكه عند مساهمته في المشروع الاستثماري، والذي على أساسه تمنح له السلطة الكافية للإشراف والمراقبة لمختلف القرارات الفعلية التي يتم اتخاذها[١].

ثالثا: صور الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر

تتنوع صور الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاستثمارات المشتركة و الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي و الاستثمار فى المناطق الحرة وأيضا مشروعات عمليات التجميع،أما صور الاستثمار غير المباشر فتتمثل فى شراء شهادات إدخار و شراء سندات الدين العام و الخاص و شراء القيم المنقولة و الإيداع فى البنوك المحلية[٢].أما فى مرحلة الإنتاج فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يتدفق الى الدولة المضيفة اما فى شكل عقود التراخيص أوالامتياز عند السماح لمستثمر محلي باستخدام براءة اختراع أوخبرة فنية أوغيرها مقابل عائد أواتفاقيات المشروعات أوعمليات تسليم المفتاح فى حالة الاتفاق بين طرف محلي وطرف اجنبي ، بحيث يقوم هذا الأخير بموجب هذا الانفاق بإقامة المشروع الاستثماري و الاشراف علية حتي بداية التشغيل أوعقود التصنيع وعقود الإدارة بحيث يقوم الطرف الأجنبي بتصنيع سلعة أوتقديم خبرة فى مجال الادارة للطرف المحلي ، بالاضافة الى عقود امتيازات الانتاج و التصنيع الدولي من الباطن و التي تكون فى حالة اتفاق يقوم بموجبة المستثمر الأجنبي (مقاول من الباطن) بانتاج وتوريد قطع الغيار أومكون للمستثمر المحلي لانتاج السلعة[٣].

---

(1)Khouri Nabil, les determinants de livestissement direct etranger, cas de quelques pays tiers
mediteraneens, these magistere, Alger, 2002, P1011

(٢) د. موفق احمد ، د.حلا سامي خضير ، الاستثمار الأجنبي وأثره فى البيئة الاقتصادية ، نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ثمانون ، ٢٠١٠ ، ص ١٤٠ .

(٣) د.بيوض محمد العيد ، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، مرجع سابق ، ص ٦ .

رابعا: الاستثمار الأجنبي المباشر منتج بطبيعته ويكفل الإستخدام الأمثل للموارد ، بمعنى لا يقدم المستثمر على الاستثمار فى الدول النامية إلا بعد إجراء دراسات جدوى اقتصادية للمشروع المزمع إنشاؤه ودراسة البدائل الفنية كما أن المستثمر ينقل خبراته الفنيه والتكنولوجية والتسويقية إلى الدول النامية محل الاستثمار من أجل زيادة معدلات التنمية فى هذه الدول [١].

خامسا: يكتشف الاستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا ما يتعلق منه بعمليات الاكتتاب فى الأسهم و السندات التى تصدرها الدولة المضيفة ، كذلك يعتبر الاستثمار الأجنبي غير المباشر قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار المباشر و الذي عادة مايكون متوسط أوطويل الأجل وبشكل عام يتسم الاستثمار الأجنبي بأنه ذو حركة داخلة وخارجة ، ومن هذه السمات اكتسب مفهوم التدفق للداخل و الخارج ، فالتدفق الداخل للاستثمار الأجنبي يقصد به مايدخل الى دولة معينة يكون مضيفة له ، و التدفق الخارج للاستثمار الأجنبي يعني مايخرج من دولة معينة تكون مصدرة له ، بيد أن هذه الحركية ليست بهذه البساطة إذ تحكمها آليات وقوي متعددة وراءها أسباب كثيرة ولكن المنفذ لهذه التدفقات الداخلة والخارجة غالبا ماتكون الحكومات و الشركات[٢].

---

(١) د.حازم صلاح الدين عبدالله ، الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر غير التجارية في الوطن العربى ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت العدد الثالث ، السنة ٤١، ٢٠١٧م ، ص ١٩٩.

(٢) د.سرمد كوكب الجميل ،الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية ، التحديات و الخيارات ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص ٦٠.

المبحث الثانى
الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

تمهيد وتقسيم :

يعتبر الاستثمارالأجنبي المباشر هو العامل الرئيس الذي يتحكم فى معدلات النمو الاقتصادى ، كما تعد المشاريع الاستثمارية هي حجر الزاوية فى بناء الاقتصاد الوطني لكل دول العالم وتزداد هذه الأهمية للدول النامية لأنها تعمل على خلق وإيجاد المزيد من فرص العمل وبالتالي تنخفض معدلات البطالة ، كما أنه من الادوار المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مساهمته فى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب وبالتالي سد العجز المالى في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة المتحصلات ، كما يسهم الاستثمار الأجنبي فى توفير العملات الأجنبية والتى تعتبر عنصرا مهما لسد فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التقنية[(١)]، و تحقيق النمو الإقتصادى، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشرمن أهم عناصر التدفق الشامل للموارد المالية الخاصة[(٢)] ، فهو يميل إلى أن يكون أكثر استقرارا بما يمثله من استراتيجية طويلة المدي للاستثمار حيث يحقق للدولة المضيفة مزايا كثيرة منها نقل التكنولوجيا المتطورة ،وتحقيق التبادل التجارى الدولى . ولقد اهتمت الدولة المصرية بالاستثمارات الأجنبية من خلال تهيئة المناخ الملائم للمستثمر الأجنبي وذلك بتحديث الاطر التنظيمية و التشريعية التى تشجع المستثمر الأجنبي على توظيف أمواله فى داخل الدولة، والإصلاحات الاقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية من خلال تبنى مصر لأجندة وطنية تعكس الخطة الإستراتيجية طويلة المدى لتحقيق أهداف التنمية

---

(١) د. اشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة تحليلية لاهم ملامحة و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨.

(٢) يندرج تحت طائفة تدفقات رؤوس الاموال الخاصة :الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار فى الاوراق المالية) ويقصد به إجمالي رؤوس الاموال التى تحصل عليها دولة ما أومؤسسة بها عندما تقوم بإصدار الاوراق المالية فى اسواق المال العالمية : شرين مصطفي صبحي ، الاستثمار الأجنبي فى الاوراق المالية ، المحددات وأهم الانعكاسات على الدول المتلقية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠.

المستدامة في كل المجالات من خلال إطلاق رؤيتها ٢٠٣٠، وهى تستند على مبادىء التنمية المستدامة الشاملة والتنمية الإقليمية المتوازنة [١].

وعليه سوف نقسم الحديث في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول : أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثانى : أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في مصر

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحركات رؤوس الأموال و ميزان المدفوعات الوطنى.

(١) د. أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، ص ٩.

المطلب الأول
أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تدفقات الاستثمار الأجنبي

ترتب على الإصلاحات الاقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية تحسين في وضع مصرمن حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي بشهادة جميع المنظمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية ومؤسسات التمويل التنموية ، حيث صرح بنك التنمية الأفريقى عن التقدم الإقتصادى الذى حققه الاقتصاد المصرى ومناخ الاستثمار في مصر وتصدها لقائمة الدول الأفريقية في جذب الاستثمار الأجنبي ، وذلك خلال التقرير الذى أصدره البنك في فبراير ٢٠١٩ عن النتائج التى حققها الاقتصاد المصرى تحت عنوان بناء شركات من أجل جعل مصر تنافسية ومستدامة [١] .كما ترتب على الإصلاحات الاقتصادية التى نهجتها السلطات المصرية تحول مصر من مركز إقليمى للطاقة المتجددة أوالطاقة المستدامة ،وخاصة الطاقة الشمسية ، حيث تجاوزت طاقتها الإنتاجية للكهرباء خمس الطاقة الإجمالية المنتجة في القارة الأفريقية ، وإلى زيادة معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي من القطاع الصناعى [٢] .

ونوضح فيما يلى أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرمن خلال عرض النقاط التالية:

أولا: تطورنصيب مصر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية

تشير البيانات الواردة بالجدول التالى رقم (١) إلى تطور نصيب مصر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من٢٠١٣ و حتى ٢٠١٩ وذلك على النحو التالى :

---

(١) ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الاقتصادية ودورها فى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حالة مصر، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٢١، ص ٨٢.

(٢) الطاقة المتجددة أوالطاقة المستدامة هى عبارة عن الطاقة التى يتم الحصول عليها من الموارد الطبيعية والتى لا تتعرض للنفاذ .للتفصيل أنظر : هشام محمد عمارة ، أحمد عبدالعليم العجمى ،الطاقة المتجددة (الواقع ، التحديات، السياسات) ، مصر المعاصرة ، يناير ٢٠١٧ العدد ٥٢٥ ، السنة مائة وثمانية ، ص ٢٢ .

جدول رقم (١)

يوضح نصيب مصر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من (٢٠١٣ – ٢٠١٩)

السنة	مصر (مليار دولار)	الدول النامية (مليار دولار)	شمال افريقيا (مليار دولار)	نصيب مصر من الدول الناميه ٪	نصيب مصر الي دول شمال افريقيا ٪
٢٠١٣	٤.٣	٦٤٨	١٢	٠.٦٦	٣٥.٨
٢٠١٤	٤.٦	٦٨٥.٣	١٢	٠.٦٧	٣٨.٣
٢٠١٥	٦.٩	٧٤٤	١٢.٣	٠.٩٣	٥٦.١
٢٠١٦	٨.١	٦٧٠.٢	١٣.٨	١.٢١	٥٨.٧
٢٠١٧	٧.٤	٦٧٠.٧	١٣.٣	١.١٠	٥٥.٦
٢٠١٨	٦.٨	٦٩٤	١٢.٩	١.٠	٥٢.٧
٢٠١٩	٩.٠	٦٨٥	١٤	١.٣١	٦٤.٣

المصدر : الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقارير مختلفة)

نستنتج من الجدول السابق رقم (١) ما يلى :

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١) إتجاه نصيب مصرمن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ودول شمال أفريقيا نحو الإرتفاع منذ تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وذلك خلال الفترة من٢٠١٣ و حتى ٢٠١٩ .

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٣ نحو ٤.٣ مليار دولار. بما يمثل ٠.٦٦ ٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٣٥.٨ ٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٤ نحو ٤.٦ مليار دولار. بما يمثل ٠.٦٧ ٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٣٨.٣ ٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٥ نحو ٦.٩ مليار دولار. بما يمثل ٠.٩٣ ٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٥٦.١ ٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر في عام ٢٠١٦ نحو ٨.١ مليار دولار. بما يمثل ١.٢١ ٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ، وبما يمثل نحو ٥٨.٧ ٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا.

وفي عام ٢٠١٧ بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ٧.٤ مليار دولار تمثل حوالي ٢.١ ٪ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية و بما يمثل نحو ٥٥.٦ ٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال أفريقيا .

وفي عام ٢٠١٨ بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر نحو ٦.٨ مليار دولار وبما يمثل نحو ٠.١ ٪ من الاستثمارات الموجهة الى الدول النامية ، و بما يمثل نحو ٥٢.٦ ٪ من الاستثمارات الموجهة الى دول شمال افريقيا.

و في العام ٢٠١٩ ارتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ليصل إلى نحو ٩.٠ مليار دولار بما يمثل ٣١،١ ٪ من الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية ، و بما يمثل نحو ٦٤.٣ ٪ من الاستثمارات الموجهة الى دول شمال افريقيا [(١)].

ثانيا: تطور معدل التغير في الصادرات من مصر إلى شرق آسيا

يوضح الشكل التالى تطورمعدل التغير في الصادرات من مصر إلى شرق آسيا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢ وذلك على النحو التالى :

---

(١) ممدوح مرغنى محمد ، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،حالة مصر ،مرجع سابق، ص ٨٠ .

شكل رقم (١)

يوضح معدل التغير في الصادرات من مصر إلى شرق آسيا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢

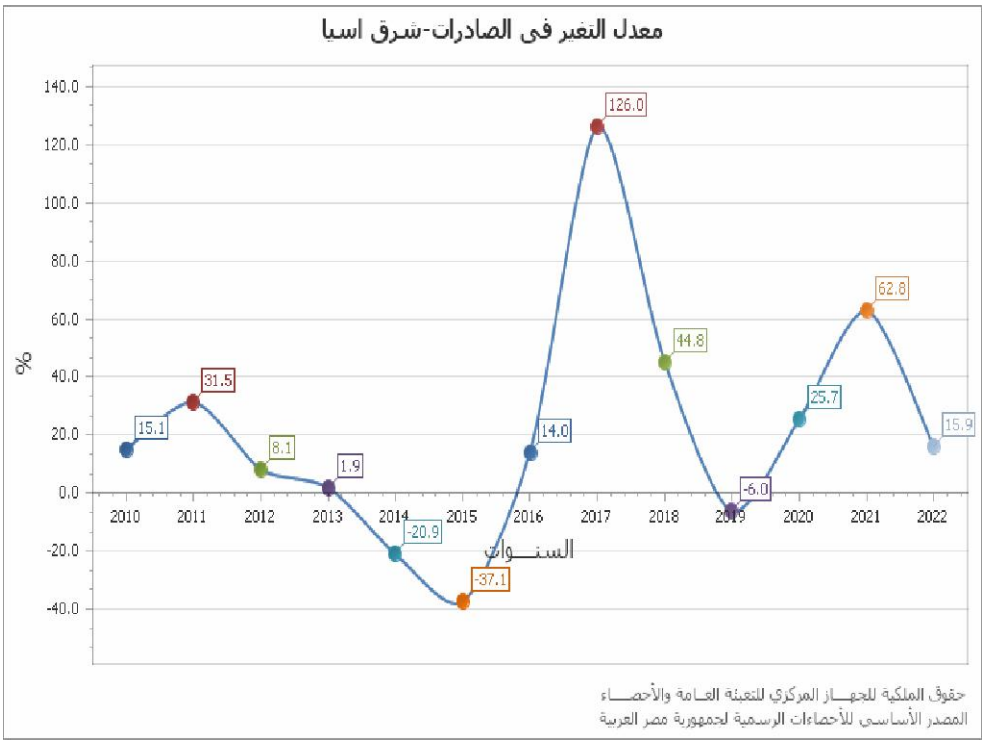

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

نستنتج من الشكل البيانى السابق رقم (١) ما يلى :

نستنتج من الرسم البياني السابق وجود تقلبات كبيرة في معدل التغير السنوي للصادرات من مصر إلى شرق آسيا خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٢.

تُظهر البيانات نموًا قويًا في الصادرات حتى عام ٢٠١٧، تلاه انخفاض حاد في العامين التاليين، ثم انتعاش تدريجي حتى عام ٢٠٢١، قبل أن يشهد تراجعًا طفيفًا في عام ٢٠٢٢

شهدت الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧ نموًا ملحوظًا في الصادرات إلى شرق آسيا، مما يشير إلى زيادة الطلب على المنتجات المصرية في الأسواق الآسيوية. وفي عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، شهدت الصادرات انخفاضًا حادًا، وهو ما قد يعزى إلى مجموعة من العوامل مثل التباطؤ الاقتصادي العالمي، والتغيرات في السياسات التجارية، أو تحديات محلية تواجه

الصادرات المصرية. ثم بدأت الصادرات في الانتعاش تدريجيًا بعد عام ٢٠١٩، مما يشير إلى تعافي الطلب على المنتجات المصرية في الأسواق الآسيوية.

كما تُظهر البيانات أن صادرات مصر إلى شرق آسيا شهدت تقلبات كبيرة خلال الفترة قيد الدراسة. على الرغم من النمو القوي في السنوات الأولى، إلا أن الصادرات تعرضت لانكماش حاد في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، قبل أن تشهد انتعاشًا تدريجيًا.حيث أثرت الثورات العربية بصورة عكسية على حجم الاستثمارات الأجنبية حيث توجهت إلى دول آسيا لترتفع من ١٥٩.٣٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ لتصبح ١٦٩.٦٤ في عام ٢٠١١، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي لترتفع من ٧٣.١٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠ لتصبح ١٢٨.٧٦ في عام ٢٠١١، ودول أفريقيا وجنوب الصحراء لترتفع من ١٩.٨٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠ لتصبح ٣٣.٦١ في عام ٢٠١١ فكان النصيب الأكبر لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي بزيادة قدرها ٧٦٪ تقريباً، ثم دول أفريقيا وجنوب الصحراء ٦٧٪[(١)].

ظلت آسيا التي تجاوزت تدفقاتها من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نصف تريليون دولار، أكبر منطقة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، أما على صعيد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر النوعية لعام ٢٠١٥ فقد بلغت مبيعات عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود أعلى مستوى تاريخي بالقيمة المطلقة (٢٨٨ مليار دولار عام ٢٠١٥)، وقد أدى ذلك إلى زيادة حصة التصنيع إلى أكثر من ٥٠٪ من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في عام ٢٠١٥، والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأساس، على النقيض من ذلك، عانى من تباطؤ أسعار السلع الأساسية، مما أدى ليس فقط إلى تخفيض النفقات الرأسمالية المخطط لها ولكن أيضاً في انخفاض حاد في الأرباح المعاد استثمارها، على المستوى العالمي أثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية على إجمالي تدفقات

---

(١) د.نسيم حسن أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول – يناير ٢٠١٣، ص ٤٣٧ – ص ٤٣٨.

الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة البلدان النامية وفي عام ٢٠١٥ استحوذ قطاع الخدمات على ٦٤٪ من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم[١].

خلال عام ٢٠١٦ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعاً طفيفاً بمقدار ٢٨ مليار دولار وبنسبة ١.٦٪ من ١٧٧٤ مليار دولار إلى ١٧٤٦ مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بمقدار ١٣٤ مليار دولار وبنسبة ٨١.٢٪ إلى ٨٦٩ مليار دولار ، في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ ٢٦.٧٢٨ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٦، وسجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البحرين ارتفاعا ملحوظا عام ٢٠١٦م بقيمة ٢٤٣ مليون دولار[٢]، وإستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية قريبة من مستواها لعام ٢٠١٦ حيث بلغت ٦٧١ مليار دولار واستمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في الانخفاض وظلت التدفقات إلى آسيا النامية مستقرة واستمرت التدفقات إلى أمريكا اللاتينية وزادت منطقة البحر الكاريبي بصورة معتدلة كما انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ٢٣٪ في عام ٢٠١٧ لتصل إلى ١.٤٣ تريليون دولار من ١.٨٧ تريليون دولار في عام ٢٠١٦ [٣].

خلال عام ٢٠١٧ شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية حسب تقرير الاستثمار العالمي تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى ١٤.١٪ وتحقق معدل نمو ٦٤٦ مليار دولار وواصلت حصتها من التدفقات العالمية التراجع لتصل إلى نسبة ٣٧٪ مقارنة بحصة بلغت ٤٢٪ عام ٢٠١٥ كما انخفضت التدفقات الواردة إلى الدول الآسيوية وخصوصاً شرق وجنوب شرق آسيا بمعدل ٢٠.٥٪ إلى ١٠١ مليار دولار عام ٢٠١٦ في مقابل انخفاض التدفقات الواردة إلى الاتحاد الأوروبي بمعدل ٥.٨٪ إلى ٥٣٣ مليار دولار عام ٢٠١٦[٤].

---

(1) UNCTAD, World Investment Report 2016, New York, Geneve 2016, P 210 – P 211.

(٢) تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٧، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ١٤.

(3) UNCTAD, World Invest Ment Report 2018, New York, Geneve 2018 P 102

(٤) تقرير مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٧، صادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ١٥.

تواصل خلال العام ٢٠١٧ تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من مصر والإمارات على نحو ٦١.٨٪ من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول العربية، وتصدرت الإمارات بنحو ١٠.٤ مليارات دولار وبحصة ٣٦.١٪ تلتها مصر في المركز الثاني بقيمة ٧.٤ مليارات دولار وبحصة ٢٥.٧٪، كما جاءت المغرب في المرتبة الثالثة بقيمة ٢.٦٥ مليار دولار وبنسبة ٩.٢٪ من الإجمالي العربي، ثم إحتلت لبنان المركز الرابع بقيمة بلغت ٢.٦٣ مليار دولار وبحصة ٩.٢٪، وتركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على ٥٤.٢٪ من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية، فقد تصدرت السعودية بقيمة ٢٣٢.٢ مليار دولار وبحصة ٢٦.٧٪ ثم الإمارات في المركز الثاني بقيمة ١٢٩.٩ مليار دولار وبحصة ٤١.٩٪ كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة ١٠٩.٧ مليار دولار وبنسبة ١٢.٦٪ من الإجمالي العربي، وقد تصدرت روسيا قائمة أهم المستثمرين في المنطقة لعام ٢٠١٧بقيمة ٣٢.٨ مليار دولار وبنسبة ٤٦.٤٪ من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة ٤.٨ مليارات دولار وبحصة بلغت ٦.٧٪ ثم الإمارات بنحو ٤ مليارات وبحصة بلغت ٥.٦٪ ويعد قطاع الكهرباء أكبر قطاع موجه له الاستثمار بقيمة ٣٣.٢ مليار دولار [(١)]، ويعتمد قطاع الصناعة على نشاطى الصناعة الإستخراجية والتحويلية وتشمل الأولى ثلاثة أنشطة رئيسية وهى إستخراج البترول والغاز الطبيعى والخامات المعدنية وخاصة الحديد الخام والنحاس والزنك واستخراج وحضير الخامات غير المعدنية أهمها الفوسفات وتتمركز الثانية فى عدد من الصناعات مثل صناعة البتروكيماويات والمشتقات البترولية والملابس والمنسوجات والصناعات الغذائية والخشب والورق وآلات النقل [(٢)].

استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية فى الانخفاض عام ٢٠١٨ حيث انخفض فيها الاستثمار بنسبة ٢٨ ٪ إلى ٣٤ مليار دولار، وكما

---

(١) تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الصادر عن صندوق النقد العربي، إبريل ٢٠١٨، ص ١٨ – ص ١٩.

(٢) أمل عبدالرازق إبراهيم ، إقتصاد أوروبا الموحدة واقتصاد دول العالم العربى (إشكالية توازن جديد) رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥٦.

هبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة ٢٧٪ لتبلغ ٥٥٧ مليار دولار ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الضعيفة هشاً حيث زاد إلى ١٥٪ ليصل إلى ٢٤ مليار دولار وهو ما يمثل ١.٨ ٪من الاستثمار العالمي[١].

فى نهاية ديسمبر ٢٠١٩تم الإعلان من قبل منظمة الصحة العالمية عن ظهور فيروس كورونا والذى ظهر فى الصين ومنها إنتشر على المستوى الدولى ، وبدأت دول العالم فى إتخاذ العديد من التدابير الإحترازية للتغلب على هذه الأزمة و للحد من إنتشار هذا الفيروس الأمر الذى أدى إلى تراجع معدلات النمو وإرتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات الإنتاج وكل ذلك أثر بالسلب على الاقتصاد الداخلى للدول وبالتبعية على الاقتصاد العالمى[٢] ، وكل ذلك أثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ، حيث شهدت سنة ٢٠١٩ حدوث انخفاض كبيرفي الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب انتشار أزمة كورونا ، فقد وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى نسبة تصل إلى ٤٠ ٪ في ٢٠٢٠، وذلك بالمقارنة في العام السابق حيث وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ١٫٥٤ تريليون دولار في ٢٠١٩، كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة ١٠ ٪ لتصل إلى ٤٥ مليار دولار[٣]، ويعود هذا التراجع إلى أن معظم المشاريع الاستثمارية القائمة توقفت بسبب أزمة كورونا والتدابير الإحترازية من إغلاق لبعض الأنشطة وتقليل ساعات العمل كل ذلك أثر على حجم الإنتاج الإجمالى ، وترتب على ذلك حدوث ركود شديد في الاقتصاد القومى ، كما أنه فى عام ٢٠٢٠ إنخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا بنسبة ١٦٪ لتصل إلى ٤٠ مليار دولار بسبب تأثير أزمة كورونا على المستوين الإقليمى والعالمى وكان التراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تأثيرا في الإقتصادات التى تعتمد على الموارد بسبب إنخفاض أسعار سلع الطاقة وإنخفاض الطلب عليها ، حيث يسهم الاستثمار في

---

(1) UNCTAD, World Inventment Report 2019 New York, Geneve, 2019, P121 – P 122.

(٢) د.أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١ ، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة ، القاهرة ، ص ٣٨.

(٣) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٢٠.

استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام والموارد الطبيعية [١]،ومن جهة أخرى صمدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرالواردة إلى بلدان آسيا النامية ككل حيث إرتفعت بنسبة ٤٪ لتصل إلى ٥٣٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ ولكن التدفقات إلى المنطقة إنخفضت بنسبة ٦٪ باستثناء التدفقات الكبيرة الحجم عبر الهيئات الوسيطة في هونغ كونغ والصين وزادت التدفقات الواردة إلى الصين بنسبة ٦٪ لتصل إلى ١٤٩ مليار دولار وشهد جنوب شرق آسيا انخفاضا بنسبة ٢٥٪ حيث تم الإعتماد بشكل أساسى على الاستثمار الأجنبي المباشر كثيف الإستخدام لسلاسل القيمة العالمية وازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند ، أما الأماكن الأخرى من المنطقة فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في الاقتصادات التى يتركز فيها الاستثمار في قطاع السياحة أوالصناعة التحويلية [٢]، كما يساعد مناخ الاستثمار المناسب فى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الاستثمارات وتحسين المستوى الإنتاجى .

ثالثا: تطور معدل نمو صادرات مصر إلى دول حوض النيل

يوضح الشكل التالى تطور معدل نمو صادرات مصر إلى دول حوض النيل ، حيث يعطى نظرة شاملة على التغيرات التي طرأت على معدل نمو صادرات مصر إلى دول حوض النيل خلال السنوات (٢٠١٠ -٢٠٢٢)،وذلك على النحو التالى :

---

(١) د. خلف مهدى السيد ،التطور التشريعى وأثره على جذب الاستثمار فى مصر ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢ -١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٣٢٢.

(٢) تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى ٢٠٢١، ص ١٢.

شكل رقم (٢) يوضح معدل نمو صادرات مصر إلى دول حوض النيل خلال السنوات (٢٠١٠ -٢٠٢٢)

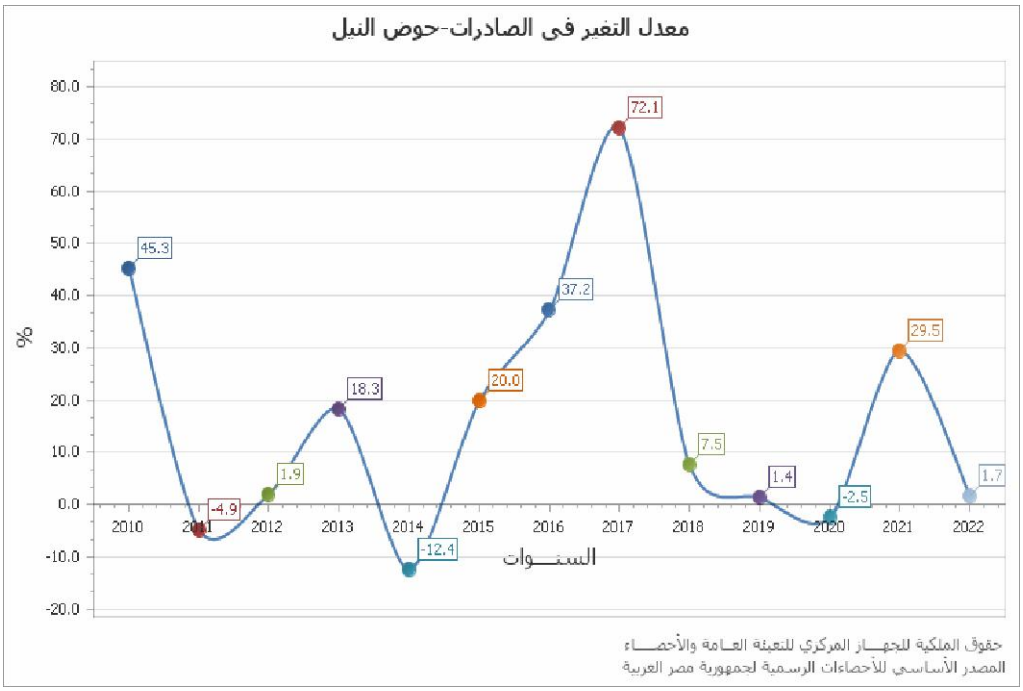

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

نستنتج من الشكل البيانى السابق رقم (٢) ما يلى :

توضح البيانات الواردة بالرسم البيانى السابق إلى وجود تقلبات كبيرة في معدل نمو الصادرات، حيث شهدت فترات من النمو القوي تلتها فترات من الانكماش. هذا يدل على أن العوامل المؤثرة على التجارة بين مصر ودول حوض النيل تتغير باستمرار تبعا للظروف الاقتصادية والسياسية.

حققت صادرات مصر إلى دول حوض النيل نمواً قوياً في بعض السنوات، مثل عام ٢٠١٧، حيث وصل معدل النمو إلى حوالي ٧٢٪. هذا يدل على وجود فرص كبيرة لزيادة التبادل التجاري بين مصر ودول الحوض.

كما شهدت الصادرات انكماشاً في سنوات أخرى، مثل عام ٢٠١٤، حيث بلغ معدل الانكماش حوالي ١٢.٤٪. هذا قد يعكس تحديات تواجه التجارة في المنطقة، مثل الصراعات السياسية والاقتصادية. ، ويبدو أن هناك استقراراً نسبياً في معدل النمو في السنوات الأخيرة، مع

بعض التقلبات الطفيفة. ويشير هذا الاستقرار إلى تكيّف التجارة مع الظروف الجديدة وتطور آليات التعاون الاقتصادي بين الدول. فتعتبر صادرات مصر إلى دول حوض النيل جزءاً هاماً من اقتصادها، وتشهد تطورات مستمرة. من خلال فهم العوامل المؤثرة على هذه الصادرات، يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز التبادل التجاري وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في المنطقة.

بلغت الصادرات المصرية لألمانيا فى عام ٢٠١١ نحو ١٤ مليار يورو ، وعن نوعية الصادرات المصرية لألمانيا تشمل مواد أولية من بترول وسلع زراعية والسلع كثيفة العمالة مثل المنسوجات والسلع كثيفة رأس المال مثل منتجات الصلب ، ولقد حرصت ألمانيا على التركيز على ثلاثة مجالات للتعاون الإنمائي مع مصر وهي رفع كفاءة استخدام الطاقة وتنمية مشروعات الطاقة الجديدة و المتجددة ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والتدريب المهني وتقوم ألمانيا بتقديم مخصصات للتعاون المالي والفني مع مصر لعام ٢٠١٣ تبلغ قيمتها نحو ٣٥٤ مليون يورو وهي القيمة التي تعد من أعلى المبالغ المخصصة للتعاون التنموي بين مصر و ألمانيا وتم الاتفاق على توجيه هذه المخصصات للأنشطة المهمة والتي تأتي في مقدمتها مجالات خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والري والكهرباء والطاقة وإدارة المخلفات الصلبة والتعليم والتدريب والتشغيل والتنمية المستدامة ووفقاً لبيانات وزارة الخارجية الألمانية وتتحمل ألمانيا ٢٥٪ من دعم الاتحاد الأوروبي للاقتصاد المصري ، والذي يبلغ خمسة مليارات يورو أوما يعادل ٦٧ مليارات دولار ، وتشكل ألمانيا الشريك التجاري الثالث لمصر بعد الامارات العربية المتحدة والسعودية والشركات الألمانية الموجودة في مصر ولقد نجحت من خلال المبادرة القومية للتوظيف في مارس ٢٠١٣ في توفير ٧ آلاف فرصة عمل جديدة للمصريين في تلك الشركات وترفع كفاءة هؤلاء العاملين عن طريق برامج تدريب منفذة من قبل الغرفة التجارية الألمانية المصرية [١].

---

(١) د. صلاح زين الدين ، أثر العلاقات الدولية على الاستثمار فى الدول النامية ، مجلة الفكر القانونى والاقتصادى ، السنة الرابعة ٢٠١٣ عدد خاص بالمؤتمر العلمى السابع بعنوان "الأفاق القانونية والاقتصادية للاستثمار فى مصر بعد ثورة ٢٥يناير وفى ضوء الدستور الجديد فى الفترة من ٢٨:٢٩ إبريل ٢٠١٣، ص ٤٠٧ .

رابعا: تطور صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية

يوضح الشكل البيانى التالى تطور صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات (٢٠١٠ -٢٠٢٢).

شكل رقم (٣)

يوضح تطور صادرات مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات (٢٠١٠ - ٢٠٢٢)

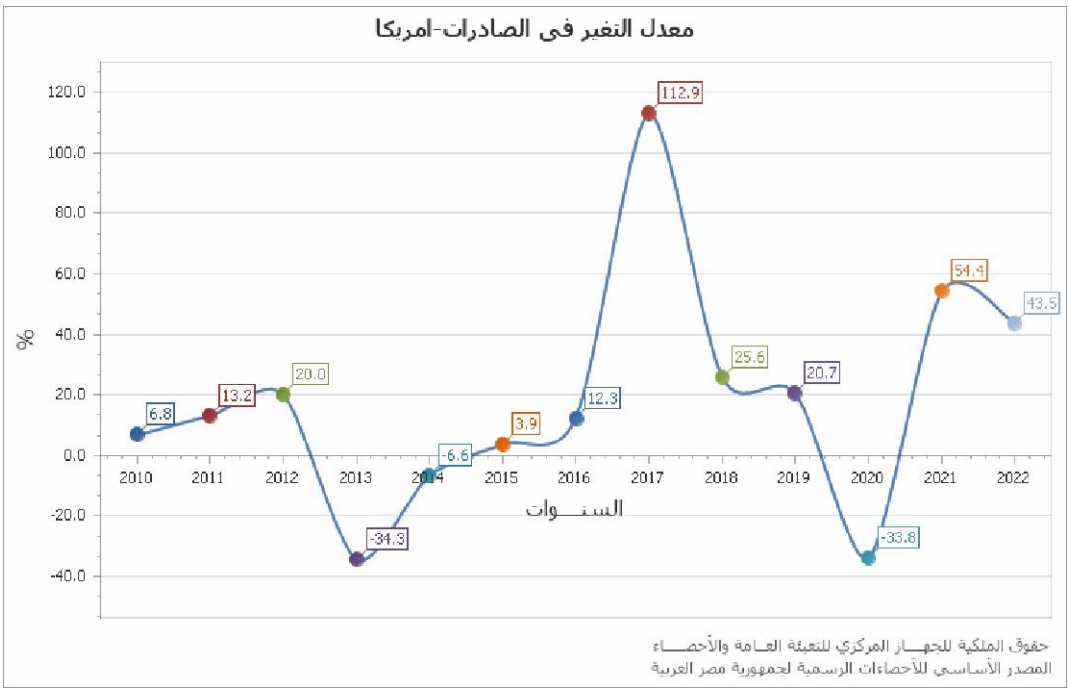

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء.

نستنتج من الشكل البيانى السابق رقم (٣) ما يلى :

من خلال تحليل البيانات الواردة بالرسم البياني السابق يتضح لنا وجود تقلبات كبيرة في قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة خلال السنوات (٢٠١٠ -٢٠٢٢)،حيث ان هناك سنوات شهدت ارتفاعًا ملحوظًا في الصادرات، بينما شهدت سنوات أخرى انخفاضًا حادًا.

ففى عام ٢٠١٧حققت صادرات مصر إلى الولايات المتحدة أعلى قيمة لها ، حيث بلغت نسبة النمو حوالي ١١٢.٩٪. وهذا يشير إلى وجود مجموعة من العوامل التي أدت إلى هذا الارتفاع الكبير في تلك السنة بالذات،كما شهد عام ٢٠٢٠ انخفاضًا حادًا في الصادرات بنسبة

٣٣.٨٪. يمكن تفسير هذا الانخفاض بعدة عوامل، مثل جائحة كوفيد-١٩ التي أثرت سلبًا على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ،وبعد هذا الانخفاض الحاد في عام ٢٠٢٠، بدأت الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة في التعافي تدريجيًا، وإن كان بوتيرة أبطأ من الارتفاع السابق.

أدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة نسبة الأجوربنسبة تكاد تكون متماثلة سواء في المؤسسات المحلية أو الأجنبية نظراً للتفاوت البسيط في الأجور بين هذه المؤسسات[١].

خامسا: تطور صادرات مصر إلى القارة الأفريقية

يوضح الشكل رقم (٤) تطور صادرات مصر إلى القارة الأفريقية خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣وذلك على النحو التالى :

شكل رقم (٤) يوضح تطور صادرات مصر إلى القارة الأفريقية خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣.

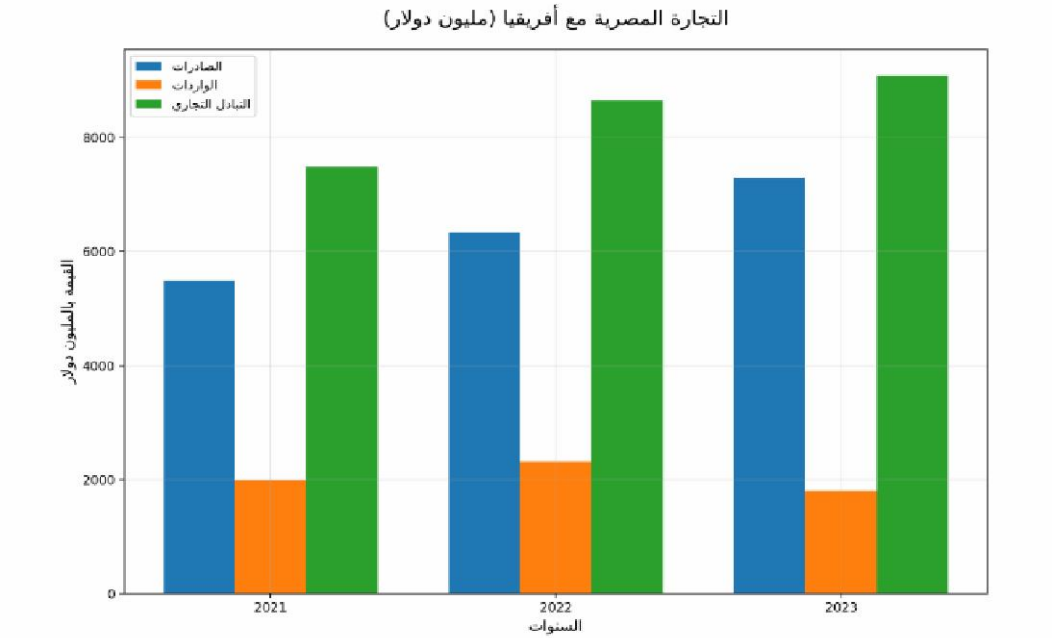

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(1) Brian Aitken, Ann Harrison, and Robert E. Lipsey, "Wages and Foreign Owner Ships a Comparative Study Of Mexico, Venezuela, and United States", Journal Of International Economic, 1996, P 345. P371.

نستنتج من الشكل البيانى السابق رقم (٤) ما يلى :

يشير الرسم البياني المرفق إلى نمو ملحوظ في صادرات مصر إلى القارة الأفريقية خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت بنسبة ١٤.٩٪ خلال الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣. هذا النمو يعكس جهود مصر المتزايدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأفريقية، والاستفادة من الفرص المتاحة في هذه الأسواق الواعدة و تشير الأرقام إلى اتجاه تصاعدي مستمر في قيمة الصادرات المصرية إلى إفريقيا على مدار الأعوام الثلاثة الماضية . ومن المتوقع أن يكون هذا النمو مدفوعاً بتنوع المنتجات المصرية المصدرة إلى إفريقيا، والتي تشمل مجموعة واسعة من الصناعات.

تسهم الحكومة المصرية بدور مهم في دعم وتشجيع الصادرات إلى إفريقيا من خلال توفير التسهيلات اللوجستية والتجارية، وتنظيم المعارض التجارية، وتقديم الدعم المالي للشركات المصدرة،وفى إطار خطة الإصلاح الاقتصادى التى تبنتها الدولة المصرية من المتوقع أن تستمر صادرات مصر إلى إفريقيا في النمو في السنوات القادمة، بسبب الجهود المستمرة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر والدول الأفريقية. ومع ذلك، يتطلب تحقيق هذا الهدف مواجهة التحديات القائمة وتنفيذ استراتيجيات مستدامة لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية في الأسواق الأفريقية.

ويوضح الشكل رقم (٥) حجم الصادرات المصرية إلى ابرز دول القارة الأفريقية خلال عام ٢٠٢٣وذلك على النحو التالى :

شكل رقم (٥)

يوضح حجم الصادرات المصرية إلى ابرز دول القارة الأفريقية خلال عام ٢٠٢٣

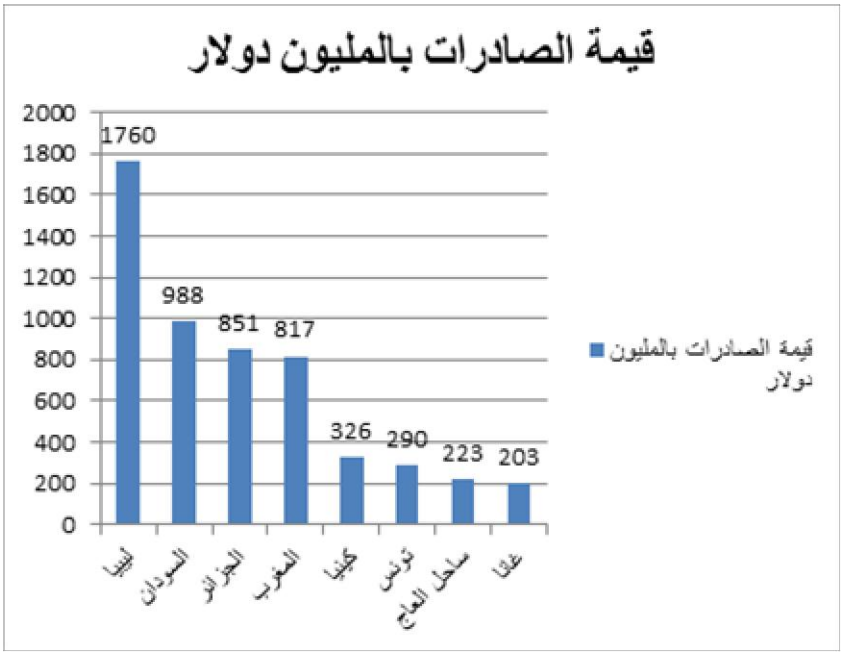

المصدر: الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات

نستنتج من الشكل البيانى السابق رقم (٥) ما يلى :

يوضح الرسم البياني السابق تطور حجم الصادرات المصرية إلى القارة الأفريقية ، وأنواع المنتجات المصدرة ، وأهم الدول المستوردة خلال عام ٢٠٢٣.حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات المصرية إلى القارة الأفريقية خلال عام ٢٠٢٣ حوالي ٢.٢٤٧ مليار دولار. وتمثل هذه القيمة زيادة بنسبة ٧٪ مقارنة بالعام السابق، مما يشير إلى نمو ملحوظ في التبادل التجاري بين مصر والدول الأفريقية ، فتشهد الصادرات المصرية إلى القارة الأفريقية نموًا مستمرًا، مما يعكس نجاح الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول الأفريقية.

إذا ما تمت المقارنة بعام ٢٠١٣ نجد أنه إرتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية حيث بلغت نسبة ٩٪ ووصلت إلى ١.٤٥ ترليون دولار، فقد تمكنت مجموعة الدول النامية من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعد ماليزيا وجنوب أفريقيا والصين والهند أكبر مستثمري البلدان النامية في إفريقيا حيث كان نصيبها حوالي ٥٢٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية ، وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مدفوعة

جزئياً بالاستثمار في القطاع الاستخراجي كذلك حدثت زيادة في قطاع التصنيع والخدمات الموجهة نحو المستهلك ، بالإضافة إلى ارتفاع حصة هذه الصناعات في قيمة مشاريع الاستثمار في الحقول الخضراء من ٧ ٪ إلى ٢٣ ٪ [(١)].

ويوضح الشكل البياني التالى تطورحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الأخير من ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ وذلك على النحو التالى:

شكل رقم (٦) يوضح الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الأخير من ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤

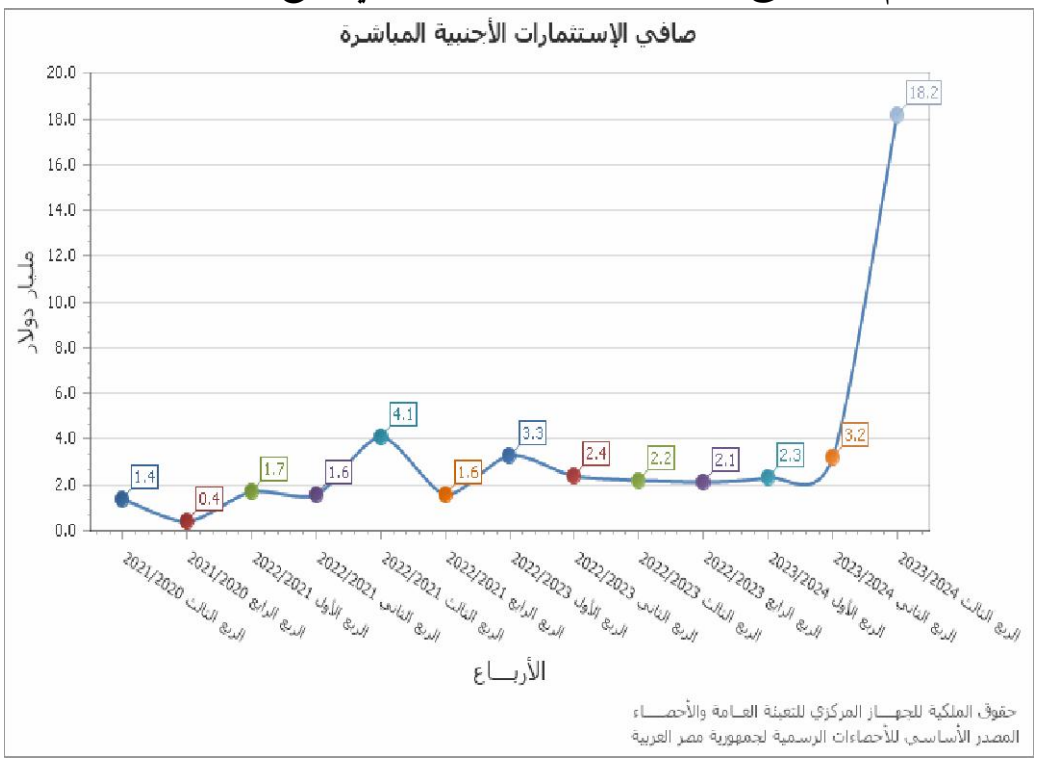

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

نستنتج من الشكل البيانى السابق رقم (٦) ما يلى :

يوضح الرسم البياني السابق الارتفاع الكبير في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الأخير من ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ : حيث يمثل هذا الارتفاع نقطة تحول واضحة، حيث شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة كبيرة مقارنة بالأرباع السابقة. قد يكون هذا الارتفاع نتيجة

(1) UNCTAD, World Investment Report 2013, New yprk and Geneva, 2013, p 175.

لعدد من العوامل، مثل الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة المصرية، أوتحسن مناخ الاستثمار، أوعوامل جيوسياسية إقليمية. فقبل الارتفاع الأخير، شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذبذبًا ملحوظًا، مع فترات من النمو وفترات أخرى من الانكماش. وهذا التذبذب قد يعكس التحديات التي واجهتها الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة، مثل جائحة كوفيد-١٩ والأوضاع الاقتصادية العالمية المتقلبة هناك بعض الفترات التي شهدت استقرارًا نسبيًا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يشير إلى وجود عوامل دعم للاستثمار خلال هذه الفترات. ويوضح الشكل البياني رقم (٧) تطورحجم الأسواق المستقبلة للصادرات المصيرية خلال عام ٢٠٢٤ وذلك على النحو التالى :

شكل رقم (٧)

يوضح الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال عام ٢٠٢٤

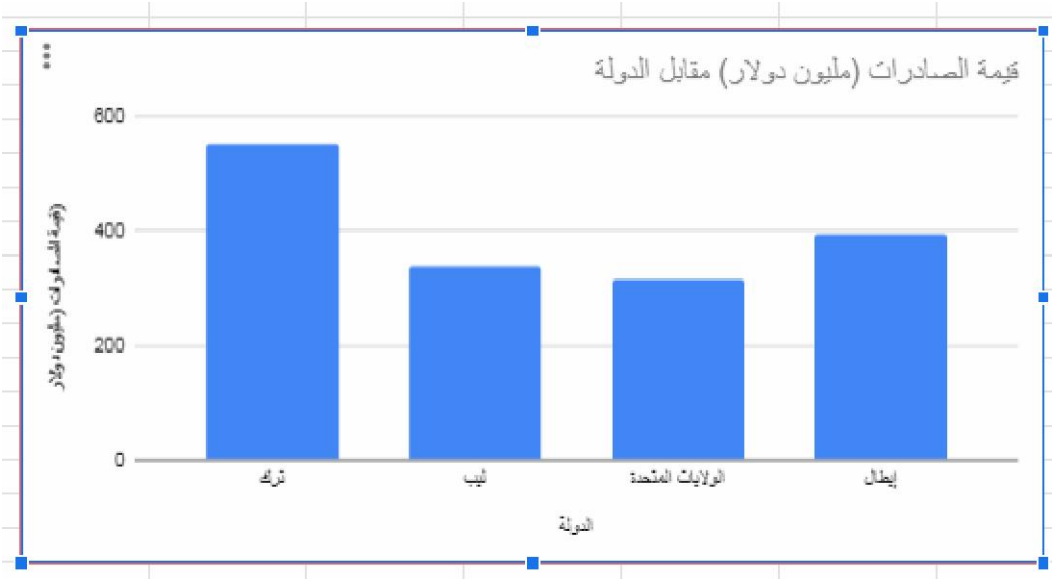

المصدر: الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات

نستنتج من الشكل البيانى السابق رقم (٧) ما يلى :

يوضح الشكل البيانى السابق تطورحجم الأسواق المستقبلة للصادرات المصرية خلال عام ٢٠٢٤ ، حيث تحتل تركيا المرتبة الأولى كأكبر سوق للصادرات المصرية، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها ٥٥١ مليون دولار، حيث يعكس هذا الرقم قوة العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة التبادل التجاري وتأتي ليبيا في المرتبة الثانية في الأهمية، حيث بلغت قيمة

الصادرات إليها ٣٣٧ مليون دولار، وتشير هذه النتيجة إلى تعافي العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد فترة من الاضطرابات.

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا المراتب الثالثة والرابعة على التوالي، مما يؤكد أهمية الأسواق الغربية للصادرات المصرية، وتشير البيانات إلى نجاح الاستراتيجية التصديرية المصرية في تنويع الأسواق وزيادة الصادرات، وتعد البيانات المعروضة مؤشراً إيجابياً على أداء الصادرات المصرية. ومع ذلك، يجب على الحكومة المصرية الاستمرار في بذل الجهود لتعزيز تنافسية صادراتها وتحقيق المزيد من النمو في هذا القطاع الحيوي.

المطلب الثانى
أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في مصر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو العامل الرئيس الذي يتحكم فى معدل النمو الاقتصادي وفي كميتة وكيفيتة ، كما تعد المشاريع الاستثمارية هي حجر الزاوية فى بناء الاقتصاد الوطني لكل دول العالم وتزداد هذه الاهمية للدول النامية لانها تعمل على خلق وايجاد المزيد من فرص العمل وبالتالي تنخفض معدلات البطالة ، كماأنه من الادوار المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر هو إسهامه فى زيادة إيرادات الدولة من الضرائب وبالتالي العجز المالى في الموازنة العامة للدولة ، كما يسهم الاستثمار الأجنبي فى توفير العملات الأجنبية والتى تعتبر عنصرا مهما لسد فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التقنية، و تحقيق النمو الاقتصادى، ولقد اهتمت الدول فى جذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها أحد مصادر سد الفجوة فى الموارد المالية و الموارد المحلية من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وذلك بتحديث الأطر التنظيمية و التشريعية المتحكمة بالاستثمار ، فضلا عن توفير متطلبات اعمال الشركات المستثمرة[١] ، واتخذت الحكومة المصرية العديد من السياسات المالية والنقدية لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية والتى أثرت على المؤشرات الاقتصادية الرئيسة فى الاقتصاد المصرى.كما تسهم الاستثمارات الأجنبية فى سد الفجوة بين الايردات العامة و النفقات العامة ، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية الى حصول الدول المضيفة على إيرادات جديدة فى صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح تزيد من إمكانياتها على الإنفاق ومن ثم فى سد فجوة الإيرادات التى تعاني منها[٢] .

---

(١) دينا احمد عمر ، اثر الصادرات على تدفق الاستثمارات الأجنبي المباشر فى دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٨٦ ، المجلد ٢٩ ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧، ص ١٢٩ .

(٢) أشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة تحليلية لأهم ملامحة و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨.

ويوضح الجدول **رقم** (٢) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، وذلك من خلال معرفة أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في مصر خلال هذه السنوات وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٢)

يوضح أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

السنة	اجمالي الناتج المحلي (مليار دولار)	الصادرات الكلية (مليار دولار)	الواردات الكلية (مليار دولار)	الاستثمار الأجنبي (مليار دولار)	المساعدات الإنتمائية (مليار دولار)	الدين الخارجي (مليار دولار)	سعر الصرف	معدل التضخم	الاستثمار المحلي	الإنفاق الحكومي ترليون دولار
٢٠٠٥	٨٩.٦٠	٢٧.١٩	٣٤.٣٣	٥٣٧٥.٦	١.٠٥	٣٠.٥٨	٥.٧٩	٤.٩٠	١١.٤١	٨
٢٠٠٦	١٠٧.٤	٣٢.١٧	٤٠.٥٥	١٠٠٤٢.٨	٠.٩١	٣١.٠٣	٥.٧٥	٧.٦٠	١٣.٢٠	٨.٥٩
٢٠٠٧	١٣٠.٤	٣٩.٤٦	٥٣.٧٠	١١٥٧٨.١	١.١٤	٣٤.٥٩	٥.٦٤	٩.٣٠	١٤.٧٨	٩.٦٤
٢٠٠٨	١٦٢.٨	٥٣.٨٠	٦٧.٢٢	٩٤٩٤.٦	١.٦٧	٣٣.٩١	٥.٤٥	١٨.٣٠	١٧.٧٣	١٠.٨٣
٢٠٠٩	١٨٩.٢	٤٧.٢١	٥٣.٨٤	٦٧١١.٦	٠.٩٨	٣٥.٤٠	٥.٥٦	١١.٨٠	٢١.٤٧	١٠.٩٥
٢٠١٠	٢١٨.٩	٤٦.٧٥	٥٩.٨٦	٦٣٨٥.٦	٠.٦٠	٣٦.٧٨	٥.٦٦	١١.٣٠	٢٤.٤٥	١١.٦٥
٢٠١١	٢٣٥.٩	٤٨.٥٤	٦١.٣٨	٤٨٢.٧-	٠.٤٢	٣٥.١٨	٥.٩٧	١٠.١٠	٢٧.٢٠	١٢.٨٠
٢٠١٢	٢٧٩.١	٤٥.٧٧	٦٨.٨٠	٢٧٩٧.٧	١.٨١	٤٠.٠٣	٦.٠٦	٧.١٠	٣١.٢٠	١٢.٩٦
٢٠١٣	٢٨٨.٤	٤٩.٠٩	٦٥.٣٣	٤١٩٢.٢	٥.٥١	٤٦.٥٠	٦.٧٨	٩.٥٠	٣٢.٧٤	١٣.٢٦
٢٠١٤	٣٠٥.٦	٤٣.٥٣	٧٤.٠٠	٤٦١٢.٢	٣.٥٤	٤١.٧٤	٧.٠٨	١٠.١٠	٣٦.٢١	١٣.٥٠
٢٠١٥	٣٢٩.٤	٤٣.٤٢	٦٧.٩٤	٦٩٢٥.٢	٢.٥٢	٤٩.٨٥	٧.٦٩	١٠.٤٠	٣٨.٧٣	١٢.٦١
٢٠١٦	٣٣٢.٤	٣٤.٣٩	٦٨.٣٠	٨١٠٦.٨	٢.٤٤	٦٩.١٦	١٠.٠٣	١٣.٨٠	٣٧.٩٩	١٢.٨٠
٢٠١٧	٢٤٨.٤	٣٧.٢٩	٧٠.٢٢	٧٤٠٨.٧	٠.٠٣	٨٤.٧٢	١٧.٧٨	٢٩.٥٠	٢٣.٧٩	١٣.٤٨
٢٠١٨	٢٦٢.٦	٤٧.٢٣	٧٦.٣٣	٨١٤١.٣	٢.٠٨	١٠٠.٢	١٧.٧٧	١٤.٤٠	٢٠.٨٦	١٤.٣٢
٢٠١٩	٣١٨.٧	٥٣.٠٤	٧٨.٩٥	٩٠١٠.١	١.٧١	١١٥.١	١٦.٧٧	٩.٢٠	٢٣.٢٢	١٤.٦٥
٢٠٢٠	٣٨٣.٨	٤٧.٨٧	٧٥.٤٤	٥٨٥١.٨	١.٥٦	١٣٢.٦	١٥.٧٥	٥.٠	٢٨.٩٤	١٥.٢٤
٢٠٢١	٤٢٤.٧	٢٨.٧٠	٧٠.٧٠	٥٢١٤.٢	٧.٩٤	١٤٦.٠	١٥.٦٣	٥.٢٠	٣٢.١٠	١٦.٥٨
٢٠٢٢	٤٧٦.٨	٤٣.٩٠	٨٧.٣٠	٨٩٣٧.٤	٥.٨٢	١٥٥.٧	١٩.١٦	١٣.٩٠	٣٤.٦٥	١٦.٦٩
٢٠٢٣	٣٩٥.٩	٣٩.٦٠	٧٠.٧٨	٨٤٥٤.٣	٣.٨٠	١٦٤.٥	٣٠.٨٤	٣٣.٩٠	٢٦.٨٨	١٧.٢٠
المتوسط	٢٧٢.٦٤	٤٢.٥٨	٦٥.٥٢	٦٧٧٦.٧	٢.٤٠	٧٢.٨٢	١١.١٢	١٢.٣٨	٢٦.١٩	١٢.٩٣

المصدر: بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator

نستنتج من الجدول السابق رقم (٢) ما يلى :

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بأن الاستثمار الأجنبي المباشر قد وصل حده الأدنى إلى -٤٨٢.٧٠ (مليار دولار) تقريبا عام ٢٠١١، في حين وصل حدها الأقصى حوالي ١١.٥٧ تريليون دولار عام ٢٠٠٧، بمتوسط عام بلغ حوالي ٦.٧٧ تريليون دولار.

وصل الاستثمار المحلي حده الأدنى إلى ١١.٤١ (مليار دولار) تقريبا عام ٢٠٠٥، في حين وصل حده الأقصى حوالي ٣٨.٧٣ (مليار دولار) عام ٢٠١٥، بمتوسط عام بلغ حوالي ٢٦.١٩ (مليار دولار).

الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الجوانب الرئيسة للتنمية المستدامة التي تهدف إلى زيادة الإنتاج من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتى تدعم الاستثمار المحلى ، حيث يحدث نوع من التكامل بينهما ، ولكي ينشأ هذا الأخير يجب أن يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط لأنه إن تم تمويل هذه الاستثمارات ولو بجزء قليل عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، فإن ذلك يمثل اقتطاع من المدخرات المحلية والتي يترتب عليها حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم الداخلية ، ولكي ينشأ الأثر التكاملي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي يجب أن يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط لأنه فى حالة تمويل هذه الاستثمارات عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة، فإنه يقتطع من المدخرات المحلية والتي يترتب عليها حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم(١)، وبذلك يظهر التأثير الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي ، حيث تستفيد الشركات المحلية من دخولها كمورد أومزود لأجزاء من سلسلة عمليات الانتاج والتوزيع والتسويق ونقل التكنولوجيا المتطورة وغيرها من المزايا والخدمات التى تحدث نوع من الترابط الصناعى بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات (٢)،ولذلك تمثل هذه الشركات دولية النشاط أحد عوامل التكامل الدولي(١).

---

(١) جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العام الدراسي ٢٠٠٢ –٢٠٠٣، ص ١٥٠.

(٢) كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر – العام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، ص ١٢٥.

ومن مزايا العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع وانتشار التكنولوجيا ويمكن أن لا تكون التكنولوجيا الجديدة متاحة تجارياً، وقد ترفض الشركات المبتكرة بيع تكنولوجياتها عن طريق اتفاقية التراخيص مما يدفع الشركات المحلية محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها فتزداد قدرة هذه الشركات على إنتاج السلع بالمواصفات العالمية مما يتيح لها فرصة تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية[٢]،وبعض الدول النامية استطاعت بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر أن تقيم مشروعات ضخمة ذات مستوى تقني متقدم مثل مشروعات البتروكيماويات، وتمكنت أيضاً من تصميم وتنفيذ بعض مشروعات البنية التحتية الأساسية المتقدمة مثل الطرق والموانئ ومحطات تحلية المياه وغيرها[٣].

الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يسهم في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، خاصة في تلك الدول التي لديها القدرة على استيعاب التكنولوجيا وتعديلها لتلائم الظروف المحلية، فقد تمكنت الصين من الحصول على التكنولوجيا المتطورة من طرف الدول الصناعية مع تكييفيها مع خصوصيتها الوطنية [٤]، وطبقاً لاستطلاع أجراه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن الصين أصبحت واحدة من كبرى مراكز الأبحاث والتطوير في العالم، حيث تعتبرها ٦١٨٪ من الشركات متعددة الجنسيات في

---

(١) أنظر :

- Dwight Perkins, Steven Radelet et David L, Lindauer (2008) : Economie du developpement", 3 edition, Groupe De Roecks, a, P. 478 .

(٢) زياد محمد عرفات أبو ليلي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد، الأردن، العام الدراسي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، ص ١٦.

(٣) نزيه عبد المقصود مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٧، ص٤٤٨.

(٤) د.عبدالله نوار شعت ، الجهود الدولية فى الحد من انتشار السلاح النووى وتعزيز اقتصاديات الطاقة النووية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ٢٠.

العالم أول اختيار لها لإقامة معاهدها في الخارج[١]. ولمساعدة الشركات يجب تأسيس شركات متخصصة فى التسويق الدولى للمشروعات الاستثمارية وإنشاء مراكز للتدريب للعاملين فى هذه الشركات لخلق كوادر مهنية وفنية قادرة على الترويج لمنتجات هذه المشروعات الاستثمارية ، ويمنح لها الحوافز والمزايا الضريبية لهذه الشركات.

ويمكن أن تتم عملية نقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عدة صور من أهمها تنشيط الطلب على منتجات تتضمن محتوي تكنولوجي أكثر حداثة ، وانتقال العمالة التى توظفها الجهة المستثمرة دون فقدانها للميزة النسبية التى تملكها من جراء حيازة التكنولوجيا بواسطة تقديم أجور لموظفيها تفوق مايمكن أن يحصلوا عليه من المنافسين المحتملين فى الدولة المضيفة [٢]. وغالبا ما يتم نقل التكنولوجيا فى حالة الاستثمار الأفقى ، حيث تكون فروع الشركات مستقلة عن الشركة الأم ، وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج ، والتحويل التكنولوجي والتمويل ، وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات بين الدول ذات المستوى المماثل من النمو ، وتتحدد شروط قيام هذا النوع من الاستثمارات بتوفر عدة عوامل منها الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة ، وأن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمار كبير الحجم[٣].

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بأن الواردات الكلية قد بلغ حده الأدنى حوالي ٨ تريليون دولار عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ١٧.٢٠ تريليون دولار عام ٢٠٢٣، بمتوسط عام بلغ حوالي ١٢.٩٣ تريليون دولار.

---

(١) كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، مرجع سابق ، ص ١٢٣.

(٢) يمكن تعريف ميزان المدفوعات بانة هو السجل الأساس و المنظم الذي يتضمن جميع المعاملات الاقتصادية التى تتم بين حكومات ومؤسسات ومواطني بلد معين مع حكومات ومؤسسات ومواطني بلد آخر موثقة لفترة زمنية غالبا ما تكون سنة واحدة ، وللمزيد من التعاريف انظر :

Balance of payment manual , 4th edition , IMF , Washington , paul krugman et autre, economic international , pearson education , france , 7eme edition , 2006 , p 308

(3) Markusen, J.R, " Foreign direct investment as a catalyst for industrial development ", European Economic Review ,London ,Vol 43 ,1999,p 335.

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢)، بأن إجمالي الناتج القومي قد بلغ حده الأدنى حوالي ٨٩.٦٠ (مليار دولار) عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ٤٧٦.٦٤ (مليار دولار) عام ٢٠٢٢، بمتوسط عام بلغ حوالي ٢٧٢.٦٤ (مليار دولار).

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بأن الصادرات الكلية قد بلغت حدها الأدنى حوالي ٢٧.١٩ (مليار دولار) عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حدها الأقصى حوالي ٥٣.٩٠ (مليار دولار) عام ٢٠٠٨، بمتوسط عام بلغ حوالي ٤٢.٥٨ (مليار دولار).

تقوم الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات و المعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة فى السوق المحلي[١]. وبسبب امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لآخر الأجيال المطورة من التكنولوجيا الانتاجية نتيجة لإنفاقها الضخم على مشاريع البحث والتطوير ما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بمثيلاتها المحلية لذا فإنها تقوم بإنتاج منتجات موجهة للتصدير بحيث تزيد من صادراتها نتيجة معرفتها بخبايا السوق الدولية وامتلاكها لقنوات تسويقية دولية تمكنها من تسهيل ابرام عقود تصديرية إلى الخارج وهو ما يعود بالإيجاب على الدول المضيفة بفوائد جمة أولها أن ممارسة هذا النوع من الأنشطة سيؤدي إلى انتشار التكنولوجيا الحديثة إلى الهياكل الانتاجية والمنافسين المحليين بالإضافة إلى تعزيز القدرة التصديرية وإحلال الواردات وسد العجز التمويلي ودعم النمو الاقتصادي عموماً[٢].وتجدر الإشارة إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبها عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها[٣]:-

---

(١) اشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الأجنبي المباشر،مرجع سابق ، ص ٢٨.

(2) EricVergnaud, Investissements directs etrangers; analyse des tendances recentes, Bulletin edite par les Etudes Economiques – BNP Paribas, Paris, December2005, P 36 – P 38.

(٣) رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، تونس ، المغرب ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، العام الدراسي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، ص ٩٥.

نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.

تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.

كما تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة لأنها تعظم رؤوس الأموال المحلية وتعمل على نقل أحدث التقنيات لتحسين العملية الإنتاجية مما يسهم فى زيادة الإنتاج ورفع معدلات الصادرات[(١)].

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم(٢) بأن الواردات الكلية قد بلغت حدها الأدنى حوالي ٣٤.٣٣ (مليار دولار) عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حدها الأقصى حوالي ٨٧.٣٠ (مليار دولار) عام ٢٠٢٢، بمتوسط عام بلغ حوالي ٦٥.٥٢ (مليار دولار).

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بأن المساعدات الإئتمانية قد بلغت حدها الأدنى حوالي ٠.٠٣ (مليار دولار) عام ٢٠١٧، في حين بلغ حدها الأقصى حوالي ٧.٩٤ (مليار دولار) عام ٢٠٢١، بمتوسط عام بلغ حوالي ٢.٤٠ (مليار دولار).

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بأن الدين الخارجي قد بلغ حده الأدنى حوالي ٣٠.٥٨ (مليار دولار) عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ١٦٤.٥٠ (مليار دولار) عام ٢٠٢٣، بمتوسط عام بلغ حوالي ٧٢.٨٢ (مليار دولار).

---

(1) EFA FOUDA,Lc Role de I'inve stisse ment direct etranger dans le renforce ment des Capacities Scientifiques et techncl o giaues des pays en deve loppe ment, Reanion d'expertssur l'incidence de l'investisse ment direct Etranger sur le deve loppe ment Geneve, Janvier2005,p-24-26.

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بأن سعر الصرف قد بلغ حده الأدنى حوالي ٥.٤٥ (مليار دولار) عام ٢٠٠٨، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ٣٠.٨٤ (مليار دولار) عام ٢٠٢٣، بمتوسط عام بلغ حوالي ١١.١٢ (مليار دولار).

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) بأن معدل التضخم قد بلغ حده الأدنى حوالي ٤.٩٠٪ عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ٣٣.٩٠٪ عام ٢٠٢٣، بمتوسط عام بلغ حوالي ١٢.٣٨٪.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد الجوانب الرئيسة للتنمية المستدامة ،حيث يسهم فى زيادة الدخل القومى وزيادة الثروة الوطنية ، ويمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة [(١)] كما تسهم الاستثمارات الأجنبية فى توفير النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات و المعدات و الخبرات الفنية التى تحتاجها عملية التقنية وتوفير التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات و المعدات و المساعدات الفنية بشروط ميسرة فى السوق المحلي [(٢)] كما يساعد التقدم التكنولوجي الذي تفتقر إليه الدول النامية على تنمية الموارد البشرية وتطويع الموارد الطبيعية لخدمة عملية التنمية الاقتصادية[(٣)] كما تتمتع الشركات المتعددة الجنسية بتكنولوجيا متقدمة بالمقارنة مع الشركات الوطنية التى تعمل فى اسواق الدول المضيفة ، ويقاس المستوي التكنولوجي بنفقات البحث و التطوير و التى تتمثل فى اكتشاف طرق انتاج جديدة

---

(١) القاضى / كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الاستثمار ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٦٢٤.

(٢) د. أشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الأجنبي المباشر ،دراسة تحليلية لأهم ملامحه و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الأولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٨ .

(٣) د.عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي ، دراسة للجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، العدد ١٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص ٤٤ .

ومنتجات جديدة وكل ذلك يتحقق من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر[١] وفى المقابل تستفيد الشركات متعددة الجنسية من الموارد الطبيعية التوافرة بالدول النامية وخاصة المواد الخام فى مجالات البترول و الغاز و العديد من الصناعات الاستخراجية الأخري . ويوضح الجدول رقم (٣) أهم مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٣)

يوضح أهم مؤشرات التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)

السنة	اجمالي الدخل القومي (مليار دولار)	الإستهلاك النهائي (مليار دولار)	إجمالي الإدخار (مليار دولار)	الاستثمار المحلي (مليار دولار)	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل البطالة ٪	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى (دولار)
٢٠٠٥	٨٩.٣٥	٧٥.٥٢	١٩.٥٧	١١.٤١	٥.٣٨	١١.٠٠	١١٣٣.١
٢٠٠٦	١٠٧.٩	٨٩.٠٤	٢٤.٦٨	١٣.٢٠	١٠.٠٤	١٠.٥٠	١٣٣٢.٣
٢٠٠٧	١٣١.٦	١٠٩.٢	٣٠.٧٥	١٤.٧٨	١١.٥٨	٨.٨٠	١٥٨٦.٥
٢٠٠٨	١٦٤.٢	١٣٥.٥	٣٨.٤٦	١٧.٧٣	٩.٤٩	٨.٥٠	١٩٤١.٩
٢٠٠٩	١٨٩.٣	١٦٥.٤	٣١.٨٥	٢١.٤٧	٦.٧١	٩.١٠	٢٢١٢.٢
٢٠١٠	٢١٤.٦	١٨٧.٨	٣٩.٣١	٢٤.٤٥	٦.٣٩	٨.٨٠	٢٥٠٩.٨
٢٠١١	٢٢٩.٩	٢٠٥.٤	٣٩.٨١	٢٧.٢٠	-٤٨٢.٧٠	١١.٨٠	٢٦٤٥.٦
٢٠١٢	٢٧٢.٦	٢٥٦.٥	٣٥.٩٥	٣١.٢٠	٢.٨٠	١٢.٦٠	٣٠٩٥.١
٢٠١٣	٢٨١.٠	٢٦٥.٧	٣٩.٤٧	٣٢.٧٤	٤.١٩	١٣.٢٠	٣٠٨٨.٩
٢٠١٤	٢٩٨.٣	٢٨٩.٧	٣٦.٣٢	٣٦.٢١	٩.٦١	١٣.١٠	٣١٩٦.٩
٢٠١٥	٣٢٣.٧	٣١٠.٢	٣١.٦٠	٣٨.٧٣	٦.٩٣	١٣.١٠	٣٣٧٠.٤
٢٠١٦	٣٢٧.٩	٣١٤.٢	٣٢.٢٨	٣٧.٩٩	٨.١١	١٢.٤٠	٣٣٣١.٦
٢٠١٧	٢٤٣.٨	٢٣٧.٦	٣٠.٩٩	٢٣.٧٩	٧.٤١	١١.٨٠	٢٤٤٠.٠
٢٠١٨	٢٥٦.٣	٢٣٩.٦	٤٢.٢٣	٢٠.٨٦	٨.١٤	٩.٩٠	٢٥٣١.٢
٢٠١٩	٣٠٧.٧	٢٧٩.٧	٥٤.٧٢	٢٣.٢٢	٩.٠١	٧.٩٠	٣٠١٧.٣
٢٠٢٠	٣٧٢.٥	٣٤٩.٩	٥١.٦٤	٢٨.٩٤	٥.٨٥	٨.٠٠	٣٥٧١.٦
٢٠٢١	٤١٢.٣	٣٩٧.٣	٤٦.٠٩	٣٢.١٠	٥.٢١	٧.٤٠	٣٨٨٦.٧
٢٠٢٢	٤٦٠.٩	٤٢٨.١	٦٠.٨٠	٣٤.٦٥	٨.٩٤	٧.٣٠	٤٢٩٥.٤
٢٠٢٣	٣٧٨.٦	٣٥٣.٨	٥٢.٣٨	٢٦.٨٨	١٠.٠٤	٧.٣٠	٣٥١٢.٦
المتوسط	٢٦٦,٥	٢٤٦,٩	٣٨,٨٩	٢٦,١٩	٦,٨٦	١٠.١٣	٢٧٧٣.٦

المصدر: بيانات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator

(١) د.زينب محمد عبد السلام ، الشركات متعددة الجنسية ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي ، الطبعة الأولي ، المركز القومي للإصدرات القانونية ، ٢٠١٤ ، ص ٢٣.

نستنتج من الجدول السابق رقم (٣) ما يلى :

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) بأن الاستثمار الأجنبي المباشر وصل حده الأدنى حوالي -٤٨٢.٧٠ مليون دولار عام ٢٠١١، في حين وصل حدها الأقصى حوالي ١١.٥٨ (مليار دولار) عام ٢٠٠٧، بمتوسط عام بلغ حوالي ٦.٨٦ (مليار دولار).

٢- توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) بأن الاستثمار المحلي قد بلغ حده الأدنى حوالي ١١.٤١ (مليار دولار) عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ٣٨.٧٣ (مليار دولار) عام ٢٠١٥، بمتوسط عام بلغ حوالي ٢٦.١٩ (مليار دولار).

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) بأن إجمالي الدخل القومى قد بلغ حده الأدنى حوالي ٨٩.٣٥ (مليار دولار) عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ٤٦٠.٩٨ (مليار دولار) عام ٢٠٢٢، بمتوسط عام بلغ حوالي ٢٦٦.٤٦ (مليار دولار).

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) بأن الاستهلاك النهائي قد بلغت حدها الأدنى حوالي ٧٥.٥٢ (مليار دولار) عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حدها الأقصى حوالي ٤٢٨.٠٧ (مليار دولار) عام ٢٠٢٢، بمتوسط عام بلغ حوالي ٢٤٦.٨٥ (مليار دولار).

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) بأن إجمالي الإدخار قد بلغ حده الأدنى حوالي ١٩.٥٧ (مليار دولار) عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ٦٠.٨ (مليار دولار) عام ٢٠٢٢، بمتوسط عام بلغ حوالي ٣٨.٨٩ (مليار دولار).

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي قد بلغ حده الأدنى حوالي ١١٣٣.١ دولار عام ٢٠٠٥، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ٤٢٩٥.٤ دولار عام ٢٠٢٢، بمتوسط عام بلغ حوالي ٢٧٧٣.٦٤ دولار،ويعتبر ارتفاع مستوى الإنتاجية انعكاساً لارتفاع مستوى التأهيل والتدريب والتكوين الذي يتلقاه العامل، طالما أن الشركات الأجنبية هي التي تمتلك القدرة على ضمان أفضل تدريب وتأهيل لعمالها، فإن هذا سيؤدي إلى الرفع من مستوى إنتاجيتهم ويقلص الفجوة الإنتاجية بين الدول المصدرة للاستثمار والدول المستقبلة له.وتعمل الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار فى المناطق التى ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتناسب مع أهدافها وتعمل هذه الشركات على الإستفادة من مزايا التقدم التكنولوجي و الأساليب الادارية الحديثة

للوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من آليات للدعاية عن منتجاتها،وتجدر الإشارة إلى أن مايقرب على نصف العاملين بالقطاع الصناعي الأمريكي يعملون فى هذه الشركات[١].

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) بأن معدل البطالة قد بلغ حده الأدنى حوالي ٧.٣٠٪ عام ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، في حين بلغ حده الأقصى حوالي ١٣.٢٠٪ عام ٢٠١٣، بمتوسط عام بلغ حوالي ١٠.١٣٪. ويتوقف الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة على عدة محددات وعوامل مرتبطة أساساً بممارسات الشركات متعددة الجنسيات وطبيعة نشاطها داخل الدولة المضيفة **ومن أهم هذه العوامل :-**

طريقة الانتاج المستخدمة والسوق المستهدف[٢]: تؤثر الصناعة المستثمر فيهاعلى العمالة المستخدمة ، فالقطاع أوالصناعة كثيفة عنصر العمل تسهم بشكل فعال في امتصاص اليد العاملة العاطلة وهي حال أغلب المشاريع في الدول النامية، والتي يقل فيها المكون الرأسمالي وترتفع فيها الحاجة إلى اليد العاملة على عكس المشروعات كثيفة رأس المال والتي يقل اعتمادها على عنصر العمل إلا الماهر منه.

حجم المشروع : يؤثر بشكل مباشر على حجم التوظيف، فالمشروعات الكبيرة تستحوذ على حصة أكبر من السوق لأن طاقتها الانتاجية ستحتاج إلى تشغيل عمالة جديدة لتحقيق هذا الهدف أما المشروعات الصغيرة ذات الطاقة الانتاجية المحدودة فإنها إذا لم تكتفِ بالعمالة المتوفرة لديها فإنها ستوظف عدداً محدوداً من العمالة الجديدة.

شكل الدخول إلى السوق:ـ إن شكل الدخول إلى السوق يعد من أهم العوامل المؤثرة على قدرة الشركات متعددة الجنسيات على توليد فرص عمل بالدول المضيفة، فتوطن المؤسسات الأجنبية بهذه الدول يأخذ صوراً متعددة منها إقامة مؤسسات جديدة (تملك مطلق) أومشاريع

---

(1) Noke , Volker and Stphen Yeaple , an assignment thearg of foregin direct investment national Bureau of economic Research (NBER) , working paper 11003 , cambridge, December 2004 , p 1

(٢) جمال بلخباط ، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العام الدراسي ٢٠١٤، ٢٠١٥، ص ١١٦.

مشتركة مع مؤسسات محلية أو شراء مشروعات قائمة (خاصة في إطار برامج الخصخصة والاندماج والاستحواذ) ولكل شكل من هذه الأشكال انعكاس مباشر على حجم التوظيف.

تعد البطالة إحدى أهم المشكلات المستعصية التي تواجه صانعي القرار في كل بلدان العالم وفي البلدان النامية تحديداً، وتكمن الإشكالية ليس فقط في ارتفاع معدل البطالة بالمجتمعات الدولية، وإنما في كونه يتركز في الفئة العمرية للشباب ، حيث سجلت معدلات البطالة بمصر معدلات مرتفعة خلال الربع الثانى من عام ٢٠١٩ حيث بلغت ٧.٩٪ ، حيث أن حجم قوة العمل وصل إلى ٢٨٫٣مليون فرد ، والذى يشمل عدد المشتغلين والمتعطلين ،٢٫٢ مليون عاطل ،٢٦٫١ مليون مشتغل ، و٥٤٫٥٨٪ معدل البطالة بين الذكور من إجمالى المتعطلين ، ٤٥٫٥٢ ٪ معدل البطالة بين الإناث ، ٥٢٫١٪ من المتعطلين يحملون مؤهلات جامعية وما فوقها ، ١١٫٩٪ نسبة العاطلين فى المدن ، ٨٫٥٪ نسبة العاطلين فى الريف ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ولا تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لإنعدام الدخل [(١)]، ولكن ظهور أنماط مختلفة من مقدمى الخدمات المالية تسمح بإمكانيات جديدة لغير المتعاملين مع البنوك مثل والخدمات التليفونية المالية المتعددة والتى إنتشرت بشكل واسع ، والمتعاملين مع الجمعيات التعاونية والأهلية ومكاتب البريد و شركات التأمين ،وغيرها من الخدمات المالية ، كل هذه التعاملات تتيح إدراجهم ضمن منظومة الشمول المالى. وعليه فإن منظومة الشمول المالى [(٢)] لها دور كبير فى الوصول إلى الفقراء

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٠، مشار إليه فى : أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورنا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

(٢) الشمول المالى يتماشى مع السياسة العامة للدولة نحو التحول الرقمى بما يحقق التنمية المستدامة ورؤية مصر الإستراتيجية ٢٠٣٠، ويقصد بالشمول المالى السيطرة على المعاملات المالية البشرية بما يخدم سياسات التنمية المستدامة والتى من ضمن دعائمها الهامة تطوير النظام الضريبى وهى أداة هامة تستخدم في إصلاح الاقتصاد ككل ودعم البنية التحتية وتطوير السياسات الضريبية وزيادة حجم رأس المال المدخر ، كما يعرف الشمول المالى بأنه إتاحة الفرصة أمم كافة فئات المجتمع وبصفة خاصة محدودى الدخل لإدارة أمواهم ومدخراتهم بشكل آمن وذلك من خلال توفير الخدمات المالية والأدوات اللازمة بأسعار مناسبة بالإضافة إلى تجنب حالات التلاعب والغش والنصب وغيرها من الوسائل غير المشروعة ، إنظر:د. سهى المغاورى جوهرى ، التكامل التشريعى والإصلاح الإقتصادى فى ضوء القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم إستخدام وسائل الدفع غير النقدى ، بحث مقدم إلى المؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية

والمتعطلين عن العمل لتحسين أحوالهم المعيشية ، ولذلك تضمنت الإستراتيجية المصرية ٢٠٣٠ منظومة الشمول المالى من خلال مبدأ التنمية المستدامة الشاملة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وعليه فقد قامت مصر بالعديد من المبادرات والإجراءات والتشريعات لتفعيل منظومة الشمول المالى ، وخلق فرص عمل ومحاربة الفقر وذلك من خلال مبادرة حياة كريمة ، وبرنامج تكافل وكرامة للفئات الأكثر فقرا ، وتوفير الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع ، وإنشاء المجلس القومى للمدفوعات بالقانون ٨٩ لسنة ٢٠١٧ لإستخدام وسائل الدفع الإلكترونى فى المعاملات المالية بين الأشخاص الاقتصادية سواء كانوا أفرادا أومشروعات . ويوضح الشكل التالى التطور الكبير الذي شهدته نسبة الشمول المالي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠٢٤، وذلك على النحو التالى :

شكل رقم (٨) يوضح تطور نسبة الشمول المالي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠٢٤

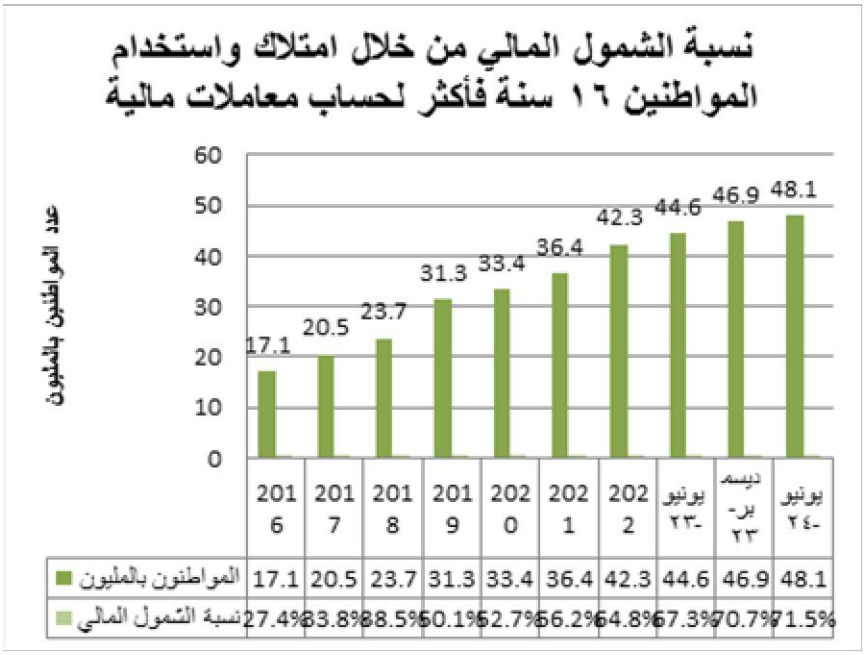

المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة القاهرة ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٣٣٦.وأيضا على رمضان رمضان الخضرجى ، أثر الشمول المالى على المعاملات النقدية فى النظام المصرفى المصرى "دراسة تطبيقية على البنك الزراعى المصرى " ، بحث مقدم كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى فى إدارة الأعمال تخصص (إدارة المصارف) ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ٢٠٢١ ، ص ١٥.

المصدر: تقرير البنك المركزي المصري (تطور مؤشرات الشمول المالي)يونيو ٢٠٢٤)

نستنتج من الشكل البيانى السابق رقم (٨) ما يلى :

يوضح هذا الرسم البياني السابق الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى يونيو ٢٠٢٤. ويشير إلى زيادة مستمرة في عدد المواطنين الذين يمتلكون حسابات مصرفية أويستخدمون الخدمات المالية الأخرى، ونلاحظ زيادة مستمرة في نسبة الشمول المالي على مدار السنوات.

شهدت بعض السنوات قفزات نوعية في النسبة، مما يشير إلى وجود مبادرات أوسياسات محددة أسهمت في تسريع وتيرة الشمول المالي ، ووصلت نسبة الشمول المالي إلى مستوى مرتفع نسبياً، مما يدل على تحقيق تقدم كبير نحو الأهداف التي تم وضعها في استراتيجية الشمول المالي. وهو ما يدل علي تحقيق تقدم كبير في مجال الشمول المالي في مصر، ولكن لا يزال هناك مجال لتحقيق المزيد من التقدم. من المتوقع أن تستمر الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في المستقبل، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ومنح ثقة وأمان للمستثمر الأجنبي .

ولقد أحدثت الثورة التكنولوجية آثارا عميقة فى التحولات فى أنماط التوظيف حيث حدثت تغيرات فى التركيب المهنى والمهارى لقوة العمل حيث بدأ التقلص التدريجى لفئات العمالة الماهرة لصالح الفئات الفنية والمهنية الأكثر إلماما بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[١] ، حيث ضعف الكفاءة المهنية وانخفاض مستوى مهارة العمالة وانخفاض معدلات الأجور يؤثر سلبا على معدل الإنتاجية[٢]، وعليه استعملت الشركات الغربية الكفاءات والمهارات فى كثير من التخصصات دون أن تحتاج إلى نقلها من بلدانها الأصلية[٣].

---

(١) أمل عبدالرازق إبراهيم ، إقتصاد أوروبا الموحدة وإقتصاد دول العالم العربى (اشكالية توازن جديد) ، مرجع سابق ، ص ٤٠٢.

(٢) د.ماجدة شلبى ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادى دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ،العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة ، أبريل ، ٢٠١٣ ، ص ١١٢ .

(٣) د.علا الخواجة ، الآثار الإجتماعية للعولمة مع التطبيق على دول الخليج ، بحث منشور في ندوة العولمة والوطن العربى تحرير د. صلاح سالم زرنوفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، العدد ٢٣ القاهرة ٢٠٠٢.

وإذا انتقلنا إلى معرفة أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية نجد أنها تتمثل فى (المملكة العربية السعودية، إيطاليا، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، ألمانيا، الهند، اليونان، كندا، أسبانيا، المملكة المتحدة كندا فرنسا) [(١)]، ويتضح ذلك من خلال عرض بيانات الجدولين التاليين :

جدول رقم (٤)

يوضح أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٣(القيمة بالمليون دولار)

م	الدول المستوردة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
١	المملكة العربية السعودية	٢٠٣٠	١٧٨٧	١٥٦٤	١٤٣٣	١٦٨٦	١٨٨٠	٢٢٤١	٢٥٠٠	٢٧٦٦
٢	الإمارات العربية المتحدة	١١١٣	٢٧٣٨	٢٧٣٨	٢٠٠٤	٢٠٦٠	٢٩٣٦	١٧٥٩	١٩٠٠	٢١٩٧
٣	إيطاليا	١٦٢٠	١٤٥٦	٢١٩٣	٢٠٥٠	١٦٨٤	١٤٧٤	٢٨٨٥	٣٤٠٠	٢١٠٣
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٣٣	١١١٢	١٣٦٦	١٧٢٢	٢٢٠٥	١٦٣٢	٢٥٣٦	٢٣٠٠	١٩٦٦
٥	تركيا	١٢٧٢	١٣٨٣	١٩٢٤	٢٠٠٦	١٧٤٩	١٧٠٨	٢٩٩١	٤٠٠٠	٣١٦٤
٦	ألمانيا	٥٥٤	٥٣٥	٥٩٢	٦٦٥	٦١٦	٦٤٨	٨٤٦	٩٥٦.١	٧٩٦.٦٤
٧	الهند	٨٩٨	٦٦٨	٨٩٣	١١٤٥	١٥٠٥	١٣٩٧	٢٠٤٧	----	-----
٨	الصين	٤٤٣	٤٩٤	٦٩٣	١٠٣٥	٥٤٧	٧٥٤	١٤٧٥	١٩٠٠	٩٠٩٠
٩	أسبانيا	٤٦٣	٦٢٤	٨١٢	١٢٨٢	١٠٤٣	٨١٩	١٨٧١	٣٩٠٠	١٧٦٥
١٠	المملكة المتحدة	٩٥٢	١٠٧٢	١٠٩٥	١٣٣٩	١٥٤١	٧٩٢	١١٦٤	١٦٨٦	١٢٠٠
١١	كندا	٤٩٣	٥٥	١٠٠	٨٠	٧٥٥	٧٠٢	٨٢٦	----	٥٢٢
١٢	فرنسا	٤٧٩	٤٧٥	٥٩٢	٨٧٥	٦٥٤	٥٥٠	١٠٨٨	١٨٠٠	٨٥٥
الإجمالي العام		٢١٩٨٧	٢٢٥٠٢	٢٦٢٨٦	٢٩٣٠٤	٣٠٥٠٥	٢٩٣٢٣	٤٣٦٣٧	٥٢١٠٠	-----

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (٢٠١٥-٢٠٢٣)

جدول رقم (٥) يوضح السلع التى تصدرها جمهورية مصر العربية للمدة (٢٠١٥– ٢٠٢١)

القيمة بالمليون دولار

	السلع المصدرة	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
١	الوقود	٣٦١٠	٢٨٩٠	٤٧٥٥	٦٦٧٣	٧٤٥٤	٤٨٣١	١١٨٩٢
٢	قطن خام	٨٨	٨٦	٩٣	١٢٦	١٦٤	١٦٤	٢٢١
٣	مواد خام	٢٧٦٤	٢٦٥٦	٢٧٣٣	٢٦٢٢	٢٥٩٦	٢٨٦٧	٣٠١٨
٤	سلع نصف مصنعة	٤٣٣٤	٥٩٧٣	٦٥٤٨	٧٠٤٥	٦٦٢٤	٧٥٥٩	٨٢٥٣
٥	سلع تامة الصنع	١١١٤١	١٠٨٦٤	١٢١٢٠	١٣٢٤٠	١٣١٩٣	١٣٨٣٨	٢٠١٨٢
٦	الطاقة الكهربائية	٥٠	٣٣	٣٧	١٩	٥٣	٦٤	٧١
الاجمالي		٢١٩٨٧	٢٢٥٠٢	٢٦٢٨٦	٢٩٧٢٥	٣٠٠٨٤	٢٩٣٢٣	٤٣٦٣٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للتجارة الخارجية (٢٠١٥-٢٠٢١)

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٤)، والجدول رقم (٥) ما يلى :

تعتبر المملكة العربية السعودية من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٥ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من مصر نحو (٢٠٣٠) مليون دولار بنسبة(٩.٢٣٪) ، وتأتى إيطاليا في المرتبة الثانية في عام ٢٠١٥ ، لتبلغ قيمة ما تستورده من مصر نحو (١٦٢٠) مليون دولار بنسبة (١١.٠٪)، وتأتى الصين في المرتبة الأخيرة ، لتبلغ قيمة ما تستورده من مصر نحو (٤٤٣) مليون دولار بنسبة (٢.٠١٪) من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية.

---

(١) د. جميل سالم العريقى، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية ، بالتطبيق على اليمن – مصر – الأردن ، للفترة من (٢٠٠٩ – ٢٠١٧) بحث منشور بمجلة بحوث إقتصادية عربية ، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، السنة ٢٨، العدد ٨٤-سبتمبر/ أيلول٢٠٢١ ، ص٥٢.

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٦ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (١١١٣) مليون دولار بنسبة (٥.٠٦٪)، وتأتى المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من نفس العام ٢٠١٦ ، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (١٧٨٧) مليون دولار بنسبة (٧.٩٤٪) ، وتأتى تركيا في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة وارداتهما (١٣٨٣) مليون دولار بنسبة (٦.١٥٪) ،وتأتى كندا في المراتب الأخيرة حيث تبلغ قيمة وارداتهما إجمالي (٥٥) مليون دولار بنسبة (.٢٤) من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية.

تعتبر أيضاً الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٧ ، حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو ٢٧٣٨ مليون دولار بنسبة (١٠.٤٢٪) ، وتأتى تركيا في المرتبة الثانية في عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢٠٠٦) مليون دولار بنسبة (٨.٣٤٪). وتأتى كندا في المرتبة الأخيرة ، حيث تبلغ قيمة وارداتها (١٠٠) مليون دولار، بنسبة (٠.٣٨) من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية.

تعتبر إيطاليا من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٨ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢٠٥٠) مليون دولار بنسبة (٧.٠٠٪)، وتأتى تركيا في المرتبة الثانية من العام ٢٠١٨ نفسه ، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٦٦٥) مليون دولار بنسبة (٦.٨٥٪)، وتأتى كندا في المراتب الأخيرة حيث تبلغ قيمة وارداتهما إجمالي (٨٠) مليون دولار بنسبة (٢٧. ٪) من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠١٩ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢٢٠٥) مليون دولار بنسبة (٧.٢٣٪)، وتأتى الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية من نفس العام ٢٠١٩ ، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢٠٦٠) مليون دولار

بنسبة (٦.٧٥٪)، وتأتى الصين في المراتب الأخيرة حيث تبلغ قيمة وارداتهما إجمالي (٥٤٧) مليون دولار بنسبة (٪ ١.٧٩) من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية.

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠٢٠ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢٩٣٦) مليون دولار بنسبة (١٠.٠١٪)، وتأتى المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من نفس العام ٢٠٢٠ ، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (١٨٨٠) مليون دولار بنسبة (٦.٤١٪)، وتأتى فرنسا في المرتبة الأخيرة حيث تبلغ قيمة وارداتهما إجمالي (٥٥٠) مليون دولار بنسبة (٪ ١.٨٨) من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية.

تعتبر تركيا من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠٢١ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢٩٩١) مليون دولار بنسبة (٦.٨٥٪)، وتأتى إيطاليا في المرتبة الثانية من نفس العام ٢٠٢١ ، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢٨٨٥) مليون دولار بنسبة (٦.٦١٪)، وتأتى كندا في المرتبة الأخيرة حيث تبلغ قيمة وارداتهما إجمالي (٨٢٦) مليون دولار بنسبة (٪ ١.٨٩) من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية.

تعتبر تركيا من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠٢٢ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٤٠٠٠) مليون دولار بنسبة (٧.٦٨٪)، وتأتى أسبانيا في المرتبة الثانية من نفس العام ٢٠٢٢ ، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٣٩٠٠) مليون دولار بنسبة (٧.٤٩٪)، وتأتى ألمانيا في المرتبة الأخيرة حيث تبلغ قيمة وارداتهما إجمالي (٩٥٦.١) مليون دولار بنسبة (٪ ١.٨٤) من القيمة الإجمالية للصادرات المصرية.

تعتبر تركيا من أهم الدول المستوردة للسلع من جمهورية مصر العربية في عام ٢٠٢٣ حيث احتلت المرتبة الأولى لتبلغ قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٣١٦٤) مليون دولار، وتأتى المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من نفس العام ٢٠٢٣ ، حيث بلغت قيمة ما تستورده من سلع مصرية نحو (٢٧٦٦) مليون دولار، وتأتى كندا في المرتبة الأخيرة حيث تبلغ قيمة وارداتهما إجمالي (٥٢٢.١) مليون دولار.

يتضح من الجدول رقم (٥) أنه في عام ٢٠١٥ بلغت قيمة صادرات جمهورية مصر العربية إلى مختلف دول العالم (٢١٩٨٧) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات من الوقود حوالى (٣٦١٠) مليون دولار بما يعادل نسبة (١٦.٤٢) ، ومن السلع تامة الصنع حوالي (١١١٤١) مليون دولار بنسبة (٥٠.٦٧)، ومن السلع نصف المصنة حوالي (٤٣٣٤) مليون دولار بنسبة (١٩.٧١) من إجمالي الصادرات. وفي عام ٢٠١٦ بلغت قيمة صادرات جمهورية مصر العربية إلى مختلف دول العالم (٢٢٥٠٢) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات من الوقود حوالى (٢٨٩٠) مليون دولار بما يعادل نسبة (١٢.٨٤) ، ومن السلع تامة الصنع حوالي (١٠٨٦٤) مليون دولار بنسبة (٤٨.٢٨)، ومن السلع نصف المصنة حوالي (٥٩٧٣) مليون دولار بنسبة (٢٦.٥٤) من إجمالي الصادرات. وفي عام ٢٠١٧ بلغت قيمة صادرات جمهورية مصر العربية إلى مختلف دول العالم (٢٦٢٨٦) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات من الوقود حوالى (٤٧٥٥) مليون دولار بما يعادل نسبة (١٨.٠٨) ، ومن السلع تامة الصنع حوالي (١٢١٢٠) مليون دولار بنسبة (٤٦.١٠)، ومن السلع نصف المصنة حوالي (٦٥٤٨) مليون دولار بنسبة (٢٤.٩١) من إجمالي الصادرات. وفي عام ٢٠١٨ بلغت قيمة صادرات جمهورية مصر العربية إلى مختلف دول العالم (٢٩٧٢٥) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات من الوقود حوالى (٦٦٧٣) مليون دولار بما يعادل نسبة (٢٢.٤٤) ، ومن السلع تامة الصنع حوالي (١٣٢٤٠) مليون دولار بنسبة (٤٤.٤٥)، ومن السلع نصف المصنة حوالي (٧٠٤٥) مليون دولار بنسبة (٢٣.٧٠) من إجمالي الصادرات. وفي عام ٢٠١٩ بلغت قيمة صادرات جمهورية مصر العربية إلى مختلف دول العالم (٣٠٥٠٥) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات من الوقود حوالى (٧٤٥٤) مليون دولار بما يعادل نسبة (٢٤.٤٣) ، ومن السلع تامة الصنع حوالي (١٣١٩٣) مليون دولار بنسبة (٤٣.٢٤)، ومن السلع نصف المصنة حوالي (٦٦٢٤) مليون دولار بنسبة (٢١.٧١) من إجمالي الصادرات. وفي عام ٢٠٢٠ بلغت قيمة صادرات جمهورية مصر العربية إلى مختلف دول العالم (٢٩٣٢٣) مليون دولار، حيث بلغت قيمة الصادرات من الوقود حوالى (٤٨٣١) مليون دولار بما يعادل نسبة (١٦.٤٧) ، ومن السلع تامة الصنع حوالي (١٣٨٣٨) مليون دولار بنسبة (٤٧.١٩)، ومن السلع نصف المصنة حوالي (٧٥٥٩) مليون

دولار بنسبة (٢٥.٧٧) من إجمالي الصادرات. وفي عام ٢٠٢١ بلغت قيمة صادرات جمهورية مصر العربية إلى مختلف دول العالم (٤٣٦٣٧) مليون دولار، حيث وصل أعلى تصدير لمنتجات الوقود حيث بلغت قيمة الصادرات من الوقود حوالى (١١٨٩٢) مليون دولار بما يعادل نسبة (٢٧.٢٥) ، ومن السلع تامة الصنع حوالي (٢٠١٨٢) مليون دولار بنسبة (٤٦.٢٤)، ومن السلع نصف المصنة حوالي (٨٢٥٣) مليون دولار بنسبة (١٨.٩١) من إجمالي الصادرات. ويرجع هذا التنوع في هيكل الصادرات من السلع إلى تتمتع هذه السلع من ميزة تنافسية في الأسواق العالمية[١] .

(١) منى أبو العطا حليم، المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص٨٦ .

المطلب الثالث

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحركات رؤوس الأموال و مىزان المدفوعات الوطنى

ممالا شك فيه أن من أهم مزايا الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحد من مخاطر مشكلة الديون وأزمات المديونية[١]، ومن بين أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري هو العجز الكبير والمتزايد في الميزان التجاري ومنبع ذلك هو عدم قدرة الصادرات السلعية على تغطية الواردات السلعية [٢].ويوضح الجدول التالى تطور عجز ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠١٣ـ٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٦)

يوضح تطور عجز ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠١٣ـ٢٠٢٣)

السنوات	قيمة الصادرات القومية بالأسعار الثابتة (مليار جنية)	قيمة الواردات القومية بالأسعار الثابتة (مليار جنية)	عجز ميزان المدفوعات
٢٠١٣	٧٧٨.٤	١٢٣٩.٧	(٤٦١.٣)
٢٠١٤	٧٤٩.٣	١٢٣٤.٤	(٤٨٥.١)
٢٠١٥	٦١٥.١	١١٨٤.١	(٥٦٩)
٢٠١٦	٩٢١.٣	١٧٠٨.٣	(٧٨٧)
٢٠١٧	١٢٢٢	١٨٤٣.٣	(٦٢١.٣)
٢٠١٨	١١٩٢.٢	١٦٨٥.٣	(٤٩٣.١)
٢٠١٩	٩١٢.٦	١٣٧١.٦	(٤٥٩)
٢٠٢٠	٧٨٠.١٩	١٣٧١.٢	(٥٩١.٠١)
٢٠٢١	١١٨٣.٢	١٧١٧.٢	(٥٣٤)
٢٠٢٢	٩٢٨.٩	١٦٢٣.٦	(٦٩٤.٧)
٢٠٢٣	٩٢١.١	١٦٤٧.٤	(٧٢٦.٣)
الحد الأدني	٦١٥.١	١٢٣٤.٤	(٤٦١.٣)
الحد الأقصى	١١٨٣.٢	١٨٤٣.٣	(٧٨٧)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، نشرة الموازنة العامة للدولة، أعداد متتالية.

---

(1) Barry eichengreen 2000 , taming capital flows , world development , 28

(٢) عبدالكريم إبراهيم محمد ، دور البنوك التجارية فى المساهمة فى حل مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر بعنوان "أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الإقتصادى، فى الفترة من ٢٣:٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، ص ٤٦٤ .

نستنتج من الجدول السابق رقم (٦) ما يلى :

أوضحت البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) أن عجز ميزان المدفوعات المصري، قد بلغ حده الأدني حوالي ٤٦١.٣ مليار جنيه عام ٢٠١٣، فى حين بلغ حده الأقصى حوالي ٧٨٧ مليار جنيه عام ٢٠١٦، وبسبب سياسة الإصلاح الإقتصادى التى اتخذتها الحكومة المصرية تناقص هذا العجز الي أن وصل حوالي ٦٩٤.٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٢، وبلغ حوالي ٧٢٦.٣ مليار جنيه عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس أثر الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق، والسياسات الاستباقية لمواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية. وقد جاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التي أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس في مصر فقط ، وهذا الأثر السلبى يعود إلى إجراءات الغلق وتعليق الأنشطة والذى ساهم فى ضمور تدفق السلع والخدمات بين دول العالم وتوقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة وكل ذلك أثر بالسلب على الاستثمار بأشكاله المختلفة ، إلا أن الإجراءات والإصلاحات الهيكلية التى طبقتها الحكومة المصرية قد ساهمت في تخفيف حدة هذه الصدمة على الاقتصاد المصري. ويوضح الجدول رقم (٧) اتجاه صادرات جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (٢٠١٦-٢٠٢٣) وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٧)

اتجاه صادرات جمهورية مصر العربية للمدة (٢٠١٦/٢٠٢٣)

القيمة بالمليون دولار

خلال	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢
الإتحاد الأوروبي	٧٠٣١.٩	٨٩٧٩.١	١٠١٨٠.١	٧٤٢٠.٩	٧١٩٢.٠	١٢٥٥٦.٢	١٢٣١٢.٧
الدول الأوروبية الأخري	١٧١٢.١	٢١٢٦.٦	٢٠٦٨.٣	٢٧٦٨.٤	٤٢١٣.٢	٧٤٦٤.٩	٦٤٢١.٢
روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة	٢١٣.٨	٣٠١.٢	٢٤٤.٨	٢٨٢.١	٣٢٥.٥	٤٨٤.٩	٤٣٧.٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨١٣.٣	٢٠٨٠.٧	٢٨٥٦.٠	٢٤٠٣.٨	٢٨٩١.٨	٤٣٩٥.٢	٣٤٠٠.٨
الدول العربية	٦٤٠٩.٠	٦٠٣٧.٧	٦١٤٧.٢	٦٧٧٢.٥	٦٧٣٢.٠	٧٦٥٣.٦	٨٣٣١.٠
الدول الآسيوية (غير العربية)	١٦٧٠.١	٢٦٧٨.٩	٣٣٩٨.٦	٣٢٦٣.٤	٤٤٠٩.٥	٦٨٥٥.٣	٥٢٥٦.٧
الدول الأفريقية (غير العربية)	٥٢٧.٩	٦٧٠.٨	٦٠٠.٩	٥٤٨.٩	٦٠٦.٦	٨٨٥.٢	٨٣٠.٣
استراليا	٣٧.٨	٣٣.٥	٣٤.٥	٣٤.٢	٤٢.٨	٣٦.٦	٤٧.٤
دول ومناطق أخري	٢٣١٢.٣	٢٩١٨.٥	٢٩٦٤.٦	٢٨٨١.٨	٢٢٦٣.١	٣٥٧٤.٥	٢٥٨٦.٩
اجمالى الصادرات	**٢١٧٢٨.٢**	**٢٥٨٢٧.٠**	**٢٨٤٩٥.٠**	**٢٦٣٧٦.٠**	**٢٨٦٧٦.٥**	**٤٣٩٠٦.٤**	**٣٩٦٢٤.٠**

المصدر: البنك المركزي المصري، منشور علي شبكة المعلومات الدولية " الانترنت"، الارتباط:

https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/time-series/foreign-trade/exports-by-geographical-distribution/exports-by-geographical-distribution annual.xlsx

مما سبق ومن خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٧) يتضح لنا ما يلى :

يتضح من الجدول السابق أن الصادرات المصرية تتجه نحو الأسواق الأوروبية بشكل كبير، مما يجعلها تتركز في مجموعة معينة وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية ومنها أغادير واتفاقية الأورومتوسطية، تأتي الأسواق العربية بالمرتبة الثانية من ناحية القيمة، وذلك لسهولة نفاذ السلع إلى هذه الأسواق، وتأتي بعدها الأسواق الآسيوية بعد ذلك تأتي أسواق الولايات المتحدة الأمريكية.

أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية تأثيرا سلبيا على تحركات رؤوس الأموال حيث شهدت معاملات الاقتصاد المصرى مع العالم الخارجي خلال العام المالى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ عجزاً كليا في ميزان المدفوعات بلغ نحو ٨,٦ مليار دولار، وشهد الحساب الجاري شبه استقرار في مستوى العجز خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (الذي شهد النصف الثاني منه التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا) ليصل إلى نحو ١١,٢ مليار دولار بارتفاع طفيف عن مستوى العجز المحقق خلال العام المالي٢٠١٨ / ٢٠١٩ الذي سجل نحو ١٠,٩ مليار دولار. وقد جاءت تلك النتيجة على خلاف التوقعات التي أجمعت على حدوث صدمة قوية لحساب المعاملات الجارية في أغلب دول العالم وليس في مصر فقط ، وهذا الأثر السلبى يعود إلى إجراءات الغلق وتعليق الأنشطة والذى أسهم فى ضمور تدفق السلع والخدمات بين دول العالم وتوقفت سلاسل الإمداد العالمية المختلفة وكل ذلك أثر بالسلب على الاستثمار بأشكاله المختلفة ، إلا أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري غير البترولي وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل قد أسهم في تخفيف حدة هذه الصدمة على الاقتصاد المصري[١]،

(١) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ .

تشير بيانات قطاع الموازنة العامة للدولة خلال السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ إلى انخفاض العجز الكلى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي ليبلغ ٩ , ٧ ٪ مقابل ٢ , ٨ ٪ خلال السنة المالية السابقة. وكذلك تحقيق فائض أولى بلغت قيمته نحو ٦ , ١٠٥ مليار جنيه ، أوما نسبته ٨ , ١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالي ، وهو ما يعكس أثر الإجراءات والإصلاحات الهيكلية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق، والسياسات الاستباقية لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا،ومما لا شك فيه أن الموازنة العامة للدولة بما تحويه من نفقات وإيرادات عامة تعد ترجمة للأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة وتتأثر بالتالي بتلك الأوضاع، فكم من بلد فقد استقلاله السياسي أوتعرض لنشوب الثورات بسبب سوء السياسات المالية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن الموازنة العامة للدولة هى عمل سياسي لأن الحكومة تترجم سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية عن طريق الاعتمادات التي تدرج في الموازنة العامة[١] ، فيتضح من ذلك أهدافها ومدى قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات معيشة الأفراد، لما كان ذلك وكان النشاط الاقتصادي في الدولة ليس بمعزل عن الأحداث السياسية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها تلك الدولة فإن الاضطرابات السياسية والأمنية، بما تتركه من أثر على المؤسسات الاقتصادية وعلى الاستثمار، تعد عامل إضعاف للأداء الاقتصادي القومي، وبالتالي تؤثر سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي[٢] .

ارتفعت نسبة الدين العام المحلى للناتج إلى ٥ , ٨١ ٪ فى نهاية يونيو ٢٠٢٠ ، مقابل ٥ , ٨٠ ٪ فى نهاية يونيو ٢٠١٩ وارتفعت نسبة إجمالى الدين المحلى المستحق على الحكومة إلى ٥ , ٧١ ٪ مقابل ١ , ٧٠ [٣] .

---

(1) HOJ J., GIASO V., NICOLEPPE N., et DANG T., Analyse empirique des facteurs d'économie politique influant sur les réformes structurelles dans L' OCDE, Revue économique de L'OCDE, Nº 42, 2006/1, 110.

(2) LALIMET., Croissance économique et Instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche, Université de Montréal, Juillet 2010, P, 13.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، سلسلة الاونكتاد ، تقرير الاستثمار العالمى،٢٠٢٠ ، ص ١٦.

نخلص مما سبق إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح ظاهرة عالمية تتنافس من خلاله مختلف الدول النامية و المتقدمة للحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق ، وتهدف الدول من خلاله إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة(الاقتصادية ،الاجتماعية ،البيئية ،والتكنولوجية) من أجل تخطى العقبات والمشكلات التى تواجهها مثل مشكلات البطالة وعجز ميزان المدفوعات وضعف معدلات الادخار و الاستثمار المحلى ، كما أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر فى ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال فى الدولة المضيفة له. واهتمت الدولة المصرية بجذب الاستثمارات الأجنبية بوصفها أحد مصادر سد الفجوة فى الموارد المالية من خلال تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم وذلك بتحديث الأطر التنظيمية و التشريعية الخاصة بالاستثمار، فضلا عن توفير الحافز للمستثمر الأجنبي من خلال سن التشريعات التى تشجع على الاستثمار فى مصر، حيث ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة بمدى وضوح القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار بها ، وهو ما سنوضحه فى المبحث التالى .

المبحث الثالث

التطور التشريعى للاستثمار فى مصر وآليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم:

يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الإصلاحات والقوانين اللازمة والتى تبث الثقة فى نفوس المستثمرين الأجانب حتى يقوموا باستثمار أموالهم داخل البلاد ، وباعتبار مصر دولة مستقبلة لمثل هذا النوع من الاستثمارات يجب عليها العمل على تبنى مجموعة من الإصلاحات التشريعية والتى تحتاج إليها فى عملية التنمية الاقتصادية[١] ، وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤيتها الاستراتيجية ٢٠٣٠.ومما لا شك فيه أن أول ما يحتاجه المستثمرون قبل أي شيء هو البيئة الاقتصادية العادلة والثقة الراسخة في تطبيق القانون بصورة عادلة وإذا كان المستثمرين المصريين مترددون في الاستثمار في دولتهم على الرغم من أنه ينبغي عليهم أن يكونوا في الصدارة في ظل الظروف الحالية ليعطوا الثقة للمستثمرين الأجانب والقاعدة التي تحكم و توجه كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر هي توقعات العوائد الثابتة على الاستثمار في الأجلين المتوسط والبعيد[٢] ، ولما كانت السياسة الاقتصادية فى مصر علقت الكثير من الآمال على تلك الاستثمارات بوصفه مدخلا رئيسا للتنمية ، فقد قامت بسن الكثير من التشريعات ، واتخذت العديد من الإجراءات واتباع الآليات التى تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.وبناء على ما سبق سوف نقسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين :

المطلب الأول : التطور التشريعى للاستثمار فى مصر

المطلب الثانى: آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

---

(١) د. ماجدة شلبى ،الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادى دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٢) د. صلاح زين الدين ، الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية فى عصر التكنولوجيا ،المرجع السابق ، ص ٤٠٦ – ص٤٠٧.

المطلب الأول
التطور التشريعى للاستثمار فى مصر

اهتم الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤ بتشجيع الاستثمار ، حيث تضمنت المادة (٢٧) منه النص على الآتى:" يهدف النظام الإقتصادى إلى تحقيق الرخاء فى البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقى للاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر . ويلتزم النظام الاقتصادى بمعايير الشفافية والحوكمة ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبينيا ومنع الممارسات الإحتكارية ومع مراعاة الإلتزام المالى والتجارى والنظام الضريبى العادل وضبط آليات السوق وكفالة الأنواع المختلفة للملكية والتوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بما يحفظ حقوق العاملين ويحمى المستهلك ويلتزم النظام الاقتصادى اجتماعيا بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والإلتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة وبحد أقصى فى أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر وفقا للقانون ." [(١)]، كما أصدر المشرع المصرى عدة قوانين لحماية وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية فى مصر ، وقد كان أول هذه التشريعات هو القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ، ثم صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ثم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ثم صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى ألغى بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م [(٢)] ، ومرورا بقانون الاستثمار رقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ . وأخيرا قانون الإجراءات الضريبية الموحد قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة٢٠٢١. تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الوسائل المرغوب فيها فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريعها ، ولما كانت السياسة الاقتصادية فى

---

(١) المادة (٢٧) من الدستور المصرى الصادر فى عام ٢٠١٤.

(٢) د.عدنان غانم ، د.لبنى حسين صالح المسيبلى ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، سنة ٢٠٠٣م ، ص ١٦٨-١٦٩.

مصر علقت الكثير من الآمال على تلك الاستثمارات بوصفها مدخلا رئيسا للتنمية ، فقد قامت بسن الكثير من التشريعات ، واتخذت العديد من الإجراءات التى تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ، ونتيجة لذلك أصدر المشرع المصرى عدة تشريعات لحماية وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية والمحلية فى مصر ، وقد كان أول هذه التشريعات هو القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ، ثم صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ ، ثم القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ثم صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى ألغى بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م[١] . ولقد تطورت التشريعات الاستثمارية فى مصر منذ مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢، وحتى قانون الإجراءات الضريبية الموحد قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة٢٠٢١ . وذلك على النحو الموضح بالنقاط التالية :

أولا: مرحلة ثورة يوليو ١٩٥٢

صدرت في هذه المرحلةعدة تشريعات تشجع على الاستثمار ومن هذه التشريعات[٢] :

القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٢ والخاص بتعديل قانون شركات المساهمة المصرية ، بما يسمح للأجانب الذين يستثمرون أموالهم فى مصر بملكية ٥١٪ من مجموع رأس مال الشركة .

المرسوم بقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، والذى أجاز الانتفاع برؤوس الأموال المصرية والأجنبية على السواء .

القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ الذى قدم عدداً من الحوافز الاستثمارية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية .

---

(١) د. عدنان غانم ، د. لبنى حسين صالح المسيبلى : دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، سنة ٢٠٠٣م ، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) د.رمضان صديق، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، مجلة التشريع المالى والضريبى ،العدد ٣١٥/ ٣١٦ السنة السادسة والأربعون ، مايو- أغسطس ، ١٩٩٨ ، ص ٦٩وما بعدها.

تم تعديل القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ ليسمح بتحويل جميع الأرباح المتحصلة دون حد أقصى ، كما سمح بتحويل رأس المال إلى الخارج بعد مضى سنة من وروده إلى مصر إذا حالت الظروف دون استثماره بها وفقاً لشروط معينة.

القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ الذى أجاز إعفاء أسهم وحصص تأسيس شركات المساهمة المصرية أوالأجنبية التى تؤسس بعد تاريخ العمل بهذا القانون، بشرط أن يؤدى نشاطها إلى إنشاء أواستغلال مشروع جديد يكون لازماً لدعم التنمية الاقتصادية .

ونتيجة لخوف المستثمرين فى ذلك الوقت بسبب الظروف السياسية التى مرت بها البلاد لم يكتب لهذه القوانين النجاح فى جذب الاستثمارات الأجنبية أوالمحلية إلا بقدر محدود .

ثانيا: مرحلة التمصير والتأميم

تبدأ هذه المرحلة فى أواخر الخمسينات وبداية الستينات عندما بدأت الحكومة إجراءات التدخل فى النشاط الاقتصادى عن طريق إجراءات التمصير والتأميم التى إتبعتها ، والتأميم هو إجراء يصدر من الدولة بمقتضاه يتم نقل ملكية المشروعات الخاصة إلى القطاع العام ويتم تنفيذه جبرا بحيث يقع على ملاك هذه المشروعات الخضوع له[(١)] .

وقد كان الاتجاه فى تلك المرحلة هو الحد من تطبيق قانون تشجيع الاستثمارات الأجنبية الصادر عام ١٩٥٣ فصدرت عدة قوانين فى بداية الستينيات والتى تضمنت النص على إلغاء الإعفاءات الضريبية وإلغاء الإستثناءات التى أقرها القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بتملك الأجانب الأراضى الزراعية وبالتالى أصبح محظور على الأجانب التملك مطلقا لهذه الأراضى [(٢)].

ثالثا: مرحلة الانفتاح الاقتصادى

تميزت هذه المرحلة بعدد من الخصائص أهمها مايلى :

إقرار عدد من الضمانات الدستورية للتشجيع على الاستثمار وتلازم ذلك مع صدور دستور ١٩٧١ . حيث أخذت مصر أولى خطواتها نحو الانفتاح الاقتصادى .

---

(١) د. محمد محمد عبداللطيف ،القانون العام الإقتصادى ، دراسة مقارنة جامعة الكويت ، مجلس النشر العلمى ، ٢٠١٢ ، ص ٥٣٧ .

(٢) د.نسرين نصر الدين حسين أحمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر المعاملة والمحصلة ، رسالة دكتوراة ،كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٥ وما بعدها .

صدر القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية ، وقد جاء لمعالجة الأوضاع بالنسبة للشركات التى يسهم فيها غير المصريين من العرب والأجانب برأس المال العربى والمناطق الحرة.

صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ الذى ينظم النشاط الاستثمارى فى مجال النشاط السياحى. كما صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية والذى قصر الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ السابق على بعض المنشآت الفندقية والسياحية دون البعض الآخر [١].

تم تعديل القانون ١ لسنة ١٩٧٣ بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٩٣ ليقرر إعفاء المنشآت الفندقية والسياحية التى تقام بالمناطق النائية من الضريبة على الدخل لمدة عشر سنوات تبدأ من مزاولة النشاط .ثم صدر القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بإصدار قانون الشركات الإسهام وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ، وقد تضمن هذا القانون أحكاماً من شانها تشجيع المستثمر المصرى فى إقامة الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة [٢].

رابعا: قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م

صدر قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م بهدف توحيد الضمانات والحوافز الاستثمارية فى قانون مستقل ، ومعالجة أوجه النقد الموجهة للتشريعات الاستثمارية السابقة . ومن السمات الرئيسية لهذا القانون تحديد الأنشطة التى تتمتع بالإعفاءات على وجه التحديد مع إمكانية إضافة مجالات أخرى مستقبلاً تتمتع بذات الإعفاءات وفقاً لما تقتضيه الظروف، وتحديد الضمانات التى تقدمها مصر لأية استثمارات تقام على أراضيها ،كما حدد القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار نطاق سريان أحكامه فبين الشركات والمنشآت المخاطبة به. وتعد العقود الدولية المبرمة بين الدول والمستثمرين الأجانب الأداة الرئيسة والوسيلة الأنسب لتجسيد تلك الاستثمارات على أرض الواقع ، ومن

---

(١) القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .

(٢) د.رمضان صديق ، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

ذلك عقود نقل التكنولوجيا وعقود التعاون الصناعى وعقود التجهيز وعقود المشاركة والبحث وغيرها[١] .

خامسا: قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧

من أبرز أهداف قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ما يلى[٢]:

تقديم حوافز حقيقية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث تسرى أحكام هذا القانون على الاستثمار المحلى والأجنبي ولقد تضمن قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ النص على المساواة فى التمتع بالضمانات والحوافز بالنسبة للمستثمر المصرى والأجنبي للتشيع على إقامة المشروعات الاستثمارية والتوسع فيها لتحقيق التنمية فى كافة المجالات الاقتصادية والإجتماعية ومنح كافة المشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون التمتع بالحوافز العامة مثل الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم التوثيق والإشهار بالنسبة لعقود تأسيسس الشركات والإستفادة بالضريبة الجمركية الموحدة بنسبة ٢٪ تحقيقا لإستقرار المعاملات والمراكز القانونية بالإضافة إلى بعض الحوافز الخاصة لجذب الاستثمار والتى تمنح للمشروعات الاستثمارية الجديدة فى القطاعات الإستراتيجية أوفى المناطق الجغرافية التى تستهدفها الدولة فى تحقيق التنمية المستدامة .

ضمان الإستقرار فى السياسات الاستثمارية و سرعة تسوية المنازعات الاستثمارية .

وضع إطار تشريعى يساوى بين كل المستثمرين ولذلك حدد قانون الاستثمار رقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ المبادىء الحاكمة للاستثمار فى مصر والتى تتضمن الإلتزام بحرية المنافسة وحماية المستهلك وعدم القيام بأى ممارسات إحتكارية ومراعاة معايير الجودة والكفاءة المقررة قانونا للمنتجات والخدمات وإتباع مبادىء الحوكمة والشفافية فى إدارة المشروعات الاستثمارية

---

(١) د. نعيمى فوزى ، بن أحمد الحاج : النظام القانونى لعقد الاستثمار بين مقتضيات التدويل ومصالح الدول النامية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، حقوق المنصورة ، العدد ٤٧ ، إبريل ، ٢٠١٠ ، ص ٤٢٧ وما بعدها .

(٢) د. محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثماررقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة ، طبعة أولى ، المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م ، ص ٢١-٢٥.

والتيسير على المستثمرين بما يحقق مصالحهم الرشيدة وتبسيط الإجراءات ووضع فترة زمنية لإنهائها ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى كل المجالات .

رفع معدلات النمو الاقتصادى بما يسهم فى زيادة القدرة التنافسية للمنتج المصرى والتشجيع على التصدير بلإضافة إلى توفير فرص عمل للشباب وذلك بما يحقق أهداف برنامج عمل الحكومة وإستراتيجية التنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠).

توفير فرص المشاركة بين القطاعين العام والخاص وتحديد فرص الاستثمار فى المشروعات الكبيرة فى المناطق الحرة والمناطق الاستثمارية والمحافظات الأكثر إحتياجا.

سادسا: قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة٢٠٢١:

يعد قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٢٨٦ لسنة٢٠٢١، بمثابة تشجيع للمستثمر المصرى ، وذلك لما يتضمنه من تبسيط الإجراءات الضربية وترسيخ الإعتماد على وسائل الميكنة الحديثة بصورة كاملة [(١)]، وفى إطار تواكب السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع التطورات التكنولوجية فيجب أن يتواكب النظام الضريبي أيضا مع هذه التطورات حتى يستطيع أن يخدم هذه السياسات ويتلاءم مع المتغيرات العالمية ، ولقد أدى التطور التكنولوجى إلى إعادة هيكلة الإدارة الضريبية في ظل التحول الرقمى [(٢)].

وبتطبيق منظومة الدفع الإلكترونى للضريبة المستحقة ساعد ذلك فى السيطرة على المعاملات المالية التى يقوم بها الأشخاص الاقتصادية سواء كانت هذه الأخيرة أفرادا

---

(١) د.خلف مهدى السيد ، التطور التشريعى وأثره على جذب الاستثمار فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، القاهرة، ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٣٣١.

(٢) د. رابح رتيب بسطا، إصلاح الإدارة الضريبية ، بحث مقدم إلى المؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة، القاهرة، ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص ٢٣٥.

أومشروعات اقتصادية ، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و إتاحة الخدمات المالية للجميع وتمكن الأشخاص الاقتصادية من النفاذ إليها بسهولة من خلال تحويل المدفوعات النقدية إلى حسابات وقنوات رسمية مثل عملية دفع وتحويل المرتبات[١] ، بحيث يصبح على الأشخاص الاقتصادية التعامل مع المخاطر المالية بشكل جيد واتخاذ القرارات الاستهلاكية والاستثمارية الملائمة التى تساعد فى رفع معدلات النمو الاقتصادى وتحقيق التنمية الاقتصادية كما تتمكن الدولة من حصر المدخرات المالية والسيطرة للأشخاص الاقتصادية سواء كانت أشخاص طبيعية أوأشخاص اعتبارية ، وبالتالى فرض الضريبة على الأنشطة والخدمات بكل شفافية والتقليل من معدلات التهرب الضريبى وبالتبعية زيادة الإيرادات الضريبية والتى تسهم فى زيادة قيمة المتحصلات وبالتالى تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات الوطنى .

(١) د. رشا عودة لفتة ، د. سالم عواد حسين ، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالى وصولا للخدمة المالية فى العراق ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، العراق ، المجلد الحادى عشر، العدد الأول ، سنة ٢٠١٩، ص ٩٠، مشار إليه لدى على رمضان رمضان الخضرجى ، أثر الشمول المالى على المعاملات النقدية فى النظام المصرفى المصرى "دراسة تطبيقية على البنك الزراعى المصرى" ، بحث مقدم كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى فى إدارة الأعمال ، تخصص (إدارة المصارف) ، كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠٢١ ، ص ٣٨.

المطلب الثانى
آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

في ضوء التحديات التى تواجه الدولة المصرية لتحقيق التنمية المستدامة فى ضوء رؤية ٢٠٣٠،ولتشجيع المستثمر الأجنبي لاستثمار أمواله داخل البلاد يجب اتباع مجموعة من الآليات لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.وذلك على النحو التالى :

توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية ، تعمل على القضاء على الروتين والبيروقراطية وإزالة كافة المعوقات فى كافة المجالات الاستثمارية ، بيئة تضمن العديد من الحوافز المشجعة للمستثمر على الإنتقال إليها .

توفير المناخ الاستثمارى الجيد الذى يسمح بتوفير العناصر اللازمة لتحقيق الإستقرار السياسي ، والاستقرار التشريعى لبث الطمأنينة فى نفوس المستثمرين وتشجيعهم على استثمار أموالهم داخل البلاد .

التوسع في باب الاستثمار الخاص والأجنبي للاستثمار فى البنية الأساسية (وفقاً لنظام BOT) فى مجالات توليد الكهرباء ، والطاقة الشمسية ، وإنشاء الطرق السريعة وتحسين الطرق المقامة .

الاتجاه لحل المشاكل والمعوقات الإدارية والبيروقراطية مع التركيز على سرعة إصدار التشريعات التى يطالب بها المستثمرين لتوفير المناخ الملائم والمستقر للاستثمار بإنشاء مكاتب لحماية حقوق المستثمرين فى المحافظات .

تطوير الإطار المؤسسى والتشريعى وتطبيق الديمقراطية ومحاربة الفساد وحماية التعاقدات وحقوق الملكية وفرض سيادة القانون،ومن أبرز التحديات التى تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر الاجراءات المعقدة لاستصدار التراخيص والموافقات اللازمة ، ويبين تقرير سهولة أداء الأعمال الصادر عن البنك الدولي لسنة ٢٠١٤ أن تسجيل مشروع اعمال في أثيوبيا يستغرق ٤١ يوما ولكنه يستغرق أقل من خمسة أيام في استراليا[1] . وكل هذه الإجراءات المعقدة فى عملية الاستيراد تشعر المستثمر الأجنبي بعدم الأمان وتعوق عملية الاستثمار.

(1) World Bank , Doing Business 2014,http://Arabic.doingbusiness.org

تشجيع الاندماج فى الاقتصاد العالمى وذلك من خلال إجراء المزيد من الإصلاحات فى هيكل التعريفة الجمركية وتفعيل التكامل الاقتصادى الإقليمى .

يجب الاستفادة من تجارب بعض الدول فى الاهتمام بترويج الاستثمارات ، سواء بالتعاون مع المنظمات الدولية التى لها دور فى هذا المجال مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولى والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وكذلك جهاز الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولى أو بإنشاء مكاتب خارجية للترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية ، ويتطلب ذلك ضرورة خلق قاعدة بيانات فعلية وشاملة عن فرص الاستثمار فى مصر ،أو بتقرير مجموعة من الحوافز الضريبية كالإعفاء من الضريبة لمدة معينة من تاريخ الإنتاج ، ولقد اصدرت كوريا الجنوبية أول التشريعات المنظمة لتدفق رأس المال الأجنبي والذي يتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية كالإعفاء لمدة خمس سنوات من ضريبة الدخل وكذلك ضمان حرية المستثمر الأجنبي فى استيراد اصل رأسماله وتحويله الى جانب الارباح فى الخارج وقد اعتبرت هذه التشريعات الاكثر سخاء فى منح الحوافز للمستثمرين الاجانب مقارنة بباقي دول آسيا وقد ترتب على هذه الاجراءات نمو كبيرا فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى كوريا الجنوبية[١] .

وضع استراتيجية لتطوير وتنمية المهارات البشرية ، حيث إن انخفاض تكاليف العمالة ليس محدد مهم للاستثمار الأجنبي المباشر، إذا لم تكن هذه العمالة مدربة وتنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين فى القطاعات التى تشهد تطوراً تكنولوجياً[٢] .

تعتبر سرعة تسوية المنازعات من أهم نجاح النظام الإداري في جذبه للاستثمار الأجنبي المباشر،حيث تتصف العديد من الدول النامية بتعقيد إجراءات تسوية المنازعات التجارية خاصة في الدول العربية ، فمثلا يبلغ عدد إجراءات تسوية المنازعات التجارية بدولة الكويت

---

(1) Haggard Stephan and tun-jencheng – state and foreign capital in est Asian in Fredric deyo- the political economy of the new Asian industrialism cornell university press – London 1987.

(٢) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات واتخاذ القرار ، السياسات المقترحة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر ، يوليو ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥ .

٥٠ إجراء ، مقابل ٢٠ إجراء في إيرلندا الأقل على المستوى العالمي، أما من ناحية الوقت فإنها تستغرق هذه الإجراءات وقتا طويلا ، إذ يتجاوز في أغلب الدول النامية السنة وأكثر من ذلك ففي كولومبيا ب ١٣٦٤ يوم ، والهند ١٤٢٠ يوم ، والأكثر بطئا في العالم نجد سورينام ب ١٧١٥ يوم ، وهذا حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام ٢٠١١[(١)] .

الاستثمار الأجنبي المباشر يحتاج الى العديد من الحوافز بضمان حد أدنى من الإنتاج كما يجب سن القوانين اللازمة والتى تشجع المستثمر على استثمار أمواله فى مصر دون تردد حيث إن أى مستثمر يحتاج إلى ضمانات مقررة بنص القانون لاستثمار أمواله داخل البلاد.

العمل على إزالة أية قيود لدخول وخروج السلعة أو مستلزمات الإنتاج مثل القيود الجمركية ، وهوما يقلل من النفقات الإجمالية للمنتج .وحيث إن الفطرة الإنسانية تأبى التقييد وتميل إلى الحرية كذلك فإن المستثمر الأجنبي يميل دائما نحو التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، والابتعاد عن الاقتصاديات المغلقة ، لأنه يهدف فى المقام الأول إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل النفقات .

ضرورة العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة فى الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين، وتوحيد الجهة التى يتعامل معها المستثمر الأجنبي.

---

(1) The World Bank and the International Finance Corporation " DOING BUSINESS 2011"op.cit, p75 .

الخاتمة

تناول الباحث موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحقيق التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ **فى الفترة** (٢٠١٣ – ٢٠٢٣)، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الحديث عن الإطار النظرى والمفاهيمى للاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تقسيمه إلى مطلبين ، تناول المطلب الأول الحديث عن ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المطلب الثانى فتناول الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ، ثم انتقلنا للحديث عن الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ، وذلك في المبحث الثانى ،وتم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول:أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتناول المطلب الثانى الحديث عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٣)، والمطلب الثالث تناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحركات رؤوس الأموال و ميزان المدفوعات الوطنى.

وأخيرا تم الانتقال إلى المبحث الثالث وتناولنا فيه الحديث عن التطور التشريعى للاستثمار فى مصر، وآليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتم تقسيمه إلى مطلبين ، تناول المطلب الأول التطور التشريعى للاستثمار فى مصر،أما المطلب الثانى فتناول آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعد الانتهاء من عرض خطة البحث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وذلك على النحو التالى :

أولا : النتائج :

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة حيث يشكل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة ، كما يسهم الاستثمار فى دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار يصاحبه إقامة الطرق والترع والجسور وتحسين مستويات الانتاج وبالتالى يقلل من نسبة البطالة والفقر ، كما يساعد مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر فى تحقيق التنمية المستدامة

عن طريق زيادة الاستثمارات المحلية وتحسين مستويات الإنتاجية من خلال نقل التكنولوجيا بين المجتمعات المختلفة ، وتوظيف المدخرات المالية.

تمثل التشريعات الضريبية غير الواضحة نوعاً من القلق والخوف للمستثمر الأجنبي ، حيث إن عدم استقرار السياسات الضريبية ليس في صالح المستثمر، وذلك لأن سن التشريعات الضريبية وإلغاءها بين وقت وآخر يسبب زعزعة واضطرابات للمستثمر وبالتالي يشعر بعدم الاستقرار ويتجه إلى تحويل استثماراته إلى دولٍ أخرى أكثر استقرارًا وأمانًا لرأسماله.

الإهتمام من قبل الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة للقطاع الزراعى خلقت بيئة زراعية قادرة على الاستثمار فى المجال الزراعى من خلال استخدام أساليب الإنتاج الحديثة فى الزراعة وهو ما أدى إلى تعظيم الاستفادة من فرص الإنتاج الزراعى باستخدام التكنولوجيا المتطورة التى تكفل رفع إنتاجية هذا القطاع .

للقطاع الخاص دور مهم في تعمير المناطق النائية والحدودية وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في هذه المناطق.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهداف الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وذلك فى ضوء رؤية مصر الاستراتيجية ٢٠٣٠ ، فالتنمية إرادة تغيير والإنسان هدفها ووسيلتها في آن واحد. لذا يجب أن يشارك برسم السياسات ويبذل الجهد في سبيل تحقيقها لأنها منهاج وطني يتفاعل معه المجتمع بكل طاقاته بحيث يكون توجه المجتمع نحو التنمية نابعاً من إيمانه بذلك المنهج ليكون بالإمكان تحريك كافة الطاقات نحو التنمية.

يعتبر خلق كوادر مهنية وفنية قادرة على الترويج لمنتجات المشروعات الاستثمارية من أهم الأسباب التى تؤدى إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

يواجه المستثمر الأجنبي الكثير من العقبات والمخاطر لإنشاء المشروع الاستثمارى سواء من النواحى المادية أوالفنية .

واجه المستثمر الأجنبي في السنوات الأخيرة الكثير من العقبات من خلال تعطل حركة سلاسل الإمداد العالمية نتيجة الأزمات العالمية،حيث أدت هذه الأزمات إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات وخاصة السلع الغذائية والإستراتيجية، كما ترتب على استراتيجية التباعد الإجتماعى تباطؤ عجلة الإنتاج بداية من إنتاج المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية المختلفة وحتى وحدات

إنتاج السلع النهائية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عمليات التبادل التجارى التى تشمل سلاسل التوريدات مرورا بتجارة الجملة وتجارة التجزئة وبالتبعية ينخفض الإنتاج المحلى ويدعم ذلك الإنخفاض انخفاض الطلب على الإنتاج ، وكل ذلك أثر بالسلب على تدفقات الاستثمار الأجنبي الماشر.

يهدف المستثمر الأجنبي من مشروعه الاستثمارى تحقيق أكبر ربح ممكن ، ولذلك يشترط فى تشغيل الشباب أن يكونوا من ذوى الخبرة والكفاءة فى مجال المشروع الاستثمارى، وعليه تلجأ الشركات متعددة الجنسيات إلى سياسة الاستغناء عن الشباب عديمى الخبرة، ويترتب على ذلك زيادة معدلات البطالة.

ثانيا التوصيات :

من خلال ماتم عرضه من نتائج للدراسة محل البحث توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات وذلك على النحو التالى :

نوصى سلطات الدولة المصرية بتوفير مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي يكفل تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد على أن يتم التخطيط لتنويع الاستثمارات التى تسهم فى استيعاب نسب اعلى من العمالة ،وزيادة الاستثمارات وتحسين مستويات الإنتاجية، وضرورة محاربة الفساد وسوء الإدارة من خلال وكالات التصنيف الإئتمانى ودورها فى الرقابة على المؤسسات، والاهتمام بنوعية السلع المنتجة والأخذ بالوسائل التكنولوجية الحديثة في تطوير الاقتصاد، وتكثيف الجانب الرقابى لتعزيز الثقة فى البيئة الاستثمارية.

نوصى بتوفير بيئة تشريعية مستقرة وواضحة تتمثل فى قوانين ضريبية تشجيع الاستثمار وتسهل الاجراءات المطلوبة للمستثمر الأجنبي .وأن تتسم هذه القوانين بالوضوح من حيث تحديد حقوق والتزامات المستثمر الأجنبي، وتسهيل الإجراءات المطلوبة لمراحل العملية الاستثمارية وتقديم المزايا التي يمكن للمستثمر الحصول عليها والبعد عن الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المعقدة التى تطرد المستثمر الأجنبي وتشعره بالخوف من استثمار أمواله .

نوصى مؤسسات الدولة المصرية بالعمل على تشجيع الاستثمار في في المجال الزراعى للإسهام في التنمية الريفية وذلك من خلال منح إمتيازات ضريبية للمشروعات القائمة فى هذه

المناطق الريفية ، كما يجب معالجة الاختلالات الهيكلية سواء فى مجال الزراعة أو الإسكان أورصف الطرق والسكك الحديدية حتى نمهد للمرحلة التالية وهى مرحلة النمو.

نوصى بمساندة الدولة للقطاع الخاص لتعمير المناطق النائية والحدودية من خلال تقرير حوافز للمستثمرين فى هذه المناطق ومنها الحوافز الضريبية حيث تعد الأخيرة إحدى أدوات السياسة الضريبية التي تساعد على قيام مشروعات تنموية ذات أصول رأسمالية كبيرة وطويلة الأمد، ولذلك يجب على الدول النامية أن تحسن اختيار الحوافز الضريبية التي تتلاءم وإستراتيجيتها في التنمية الاقتصادية،وإنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى هذه الأماكن حتى يتم جذب الشباب من المناطق المزدحمة بالسكان إلى هذه المناطق لتحقيق التنمية المستدامة .

نوصى ببث وتشجيع روح الابتكار والإبداع لدى الشباب من خلال السلطات المختصة داخل الدولة، وإزالة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة داخل المؤسسات الاقتصادية ، من خلال مشاركة رجال الأعمال والقطاع الخاص في النهوض بالتنمية البشرية من خلال تدريب العمال وأصحاب الأعمال على تنمية واستغلال الموارد المحلية أفضل استغلال وتوفير الحافز علي العمل والإنتاج عن طريق الرعاية الصحية وإمداد الشباب بأحدث الأجهزة والتقنيات المستجدة ومواكبة التطور العلمى فى مجال الصناعات الحديثة.

نوصى السلطات المختصة بالدولة المصرية بالاستفادة من تجارب بعض الدول فى الاهتمام بالترويج للاستثمارات الأجنبية داخل البلاد، سواء بالتعاون مع المنظمات الدولية التى لها دور فى هذا المجال،أو بإنشاء مكاتب خارجية للترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية ، ويتطلب ذلك ضرورة خلق قاعدة بيانات فعلية وشاملة عن فرص الاستثمار فى مصر لمواكبة التحول الرقمى.

نوصى سلطات الدولة المصرية ببذل المزيد من الجهود للحد من مخاطر الاستثمار، وتوفير الأمن للمستثمر الأجنبي من خلال منحه الضمانات الكافية للقيام بمشروعه الاستثمارى دون عقبات أو مخاطرة وتسهيل حركة الاستثمار،وتبادل الخبرات وفتح المجالات الاستثمارية والتوسع فى مجالات العمل ، وانتقال أصحاب الاعمال بين الدول بالتعاون مع حكومات الدول بدون معوقات إدارية.

نوصى سلطات الدولة المصرية بالاهتمام بالبنية التحتية وذلك عن طريق تصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال إصلاح الطرق والسكك الحديدية والمطارات لتسهيل نقل السلع والأشخاص ، كما يجب على حكومات الدول والمجتمع الدولى الاهتمام بتطوير وسائل النقل والشحن وتحرير التجارة من القيود الجمركية .

نوصى الحكومة المصرية بتقديم الدعم الفنى والمالى للشركات متعددة الجنسيات ، والمستثمر الأجنبي لتشجيع استثمار أموالهم فى داحل البلاد ،من خلال تدريب الشباب عديمى الخبرة فى المشروع المزمع إنشاؤه ، ومنح الحوافز الضريبية للشركات متعددة الجنسيات، بشرط قيام هذه الشركات بتشغيل الشباب وإعطائهم الفرصة للتدريب والعمل فى المشروعات كثيفة العمالة مثل الأنشطة الحرفية واليدوية والزراعية .

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية العامة

- زينب محمد عبد السلام ، الشركات متعددة الجنسية ومعايير السيادة للدول وفق القانون الدولي ، الطبعة الاولي ، المركز القومي للاصدرات القانونية ، ٢٠١٤ .
- عبدالله نوار شعت ، الجهود الدولية فى الحد من انتشار السلاح النووى وتعزيز إقتصاديات الطاقة النووية ، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠١٨ .
- عمر هاشم محمد صدقة ، ضمانات الاستثمارات الأجنبية فى القانون الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ .
- نزيه عبد المقصود مبروك، لآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٧ .

ثانيا: المراجع العربية المتخصصة

- أحمد عبدالعليم العجمى ، دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالى في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠٢١، العدد ٥٤٢، السنة المائة وأثنى عشرة.
- أشرف السيد حامد قبال ، الاستثمار الأجنبي المباشر ،دراسة تحليلية لاهم ملامحه و اتجاهاته فى الاقتصاد العالمي ، الطبعة الاولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، ٢٠١٣ .
- جميل سالم العريقى، العوامل البيئية وأثرها على الصادرات العربية غير النفطية ، بالتطبيق على اليمن – مصر – الأردن ، للفترة من (٢٠٠٩ – ٢٠١٧) بحث منشور بمجلة بحوث إقتصادية عربية ، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجميعة العربية للبحوث الإقتصادية، السنة ٢٨، العدد ٨٤-سبتمبر/ أيلول٢٠٢١ .
- حازم صلاح الدين عبدالله ، الضمانات التشريعية للإستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر غير التجارية في الوطن العربى ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت العدد الثالث ، السنة ٤١، ٢٠١٧م .
- خلف مهدى السيد ،التطور التشريعى وأثره على جذب الاستثمار فى مصر ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ .

- دينا احمد عمر ، اثر الصادرات على تدفق الاستثمارات الأجنبي المباشر فى دول عربية مختارة ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٨٦ ، المجلد ٢٩ ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ .
- رابح رتيب بسطا، إصلاح الإدارة الضريبية ، بحث مقدم إلى المؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، القاهرة، ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ .
- رشا عودة لفتة ، سالم عواد حسين ، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالى وصولا للخدمة المالية فى العراق ، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة ، العراق ، المجلد الحادى عشر، العدد الأول ، سنة ٢٠١٩ .
- رمضان رمضان الخضرجى ، أثر الشمول المالى على المعاملات النقدية فى النظام المصرفى المصرى "دراسة تطبيقية على البنك الزراعى المصرى " ، بحث مقدم كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى فى إدارة الأعمال ، تخصص (إدارة المصارف) ، كلية التجارة جامعة طنطا، ٢٠٢١ .
- رمضان صديق، الضمانات القانونية والحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، مجلة التشريع المالى والضريبى ،العدد ٣١٥/ ٣١٦ السنة السادسة والأربعون ، مايو- أغسطس ، ١٩٩٨ .
- سرمد كوكب الجميل ،الاستثمار الأجنبي المباشر فى الدول العربية ، التحديات و الخيارات ، مجلة تنمية الرافدين ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ .
- سهى المغاورى جوهرى ، التكامل التشريعى والإصلاح الإقتصادى فى ضوء القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم إستخدام وسائل الدفع غير النقدى ، بحث مقدم إلى المؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة القاهرة ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ .
- صلاح زين الدين ، أثر العلاقات الدولية على الاستثمار فى الدول النامية ، مجلة الفكر القانونى والإقتصادى ، السنة الرابعة ٢٠١٣ عدد خاص بالمؤتمر العلمى السابع بعنوان الأفاق القانونية والاقتصادية للإستثمار فى مصر بعد ثورة ٢٥يناير وفى ضوء الدستور الجديد فى الفترة من ٢٨:٢٩ إبريل ٢٠١٣ .

- صلاح كريم عبد الحسن ، د. هناء قاسم السامراني ، حلقة نقاشية حول الاستثمارات الأجنبية و الاخطار ، بيت الحكمة ، بغداد ١٩٩٨ .
- عباس جبار الشرع ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي ، دراسة للجانب الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة البصرة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، العدد ١٧ ، كانون الثاني ٢٠٠٦ .
- عبدالكريم إبراهيم محمد ، دور البنوك التجارية فى المساهمة فى حل مشكلة البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية فى مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر بعنوان "أزمة علاج الموازنة العامة للدولة وتحسين الوضع الإقتصادى، فى الفترة من ٢٣:٢٤ نوفمبر ٢٠١٣ .
- عدنان غانم ، لبنى حسين صالح المسيبلى ، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية الاقتصادية فى الجمهورية اليمنية ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، سنة ٢٠٠٣م.
- علا الخواجة ، الآثار الإجتماعية للعولمة مع التطبيق على دول الخليج ، بحث منشور في ندوة العولمة والوطن العربى تحرير د. صلاح سالم زرنوفة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، قضايا التنمية ، العدد ٢٣ القاهرة ٢٠٠٢ .
- على رمضان رمضان الخضرجى ، أثر الشمول المالى على المعاملات النقدية فى النظام المصرفى المصرى "دراسة تطبيقية على البنك الزراعى المصرى " ، بحث مقدم كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير المهنى فى إدارة الأعمال تخصص (إدارة المصارف) ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ٢٠٢١ .
- كريم محمود جودة على ، أثر الإصلاحات التشريعية على قوانين الاستثمار ، بحث مقدم للمؤتمر القانونى السنوى السادس للجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع حول الإصلاح التشريعى والعدالة الناجزة ، فى الفترة من ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠٢٠ .
- ماجدة شلبى ، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الإقتصادى دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ،العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة ، أبريل ، ٢٠١٣
- مبطوش العلجة ، واقع وآفاق الاستتثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربى خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١) ، مصر المعاصرة ، أبريل ٢٠١٣ العدد ٥١٠ السنة مائة وأربعة.

- محرم صالح الحداد ، ظريف توفيق جيد ، دور الدولة في معالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، السنة ٢٧ ،نوفمبر ٢٠٢٠.
- د.محمد على سويلم ، شرح قانون الاستثمارقم ٧٢لسنة ٢٠١٧ ولائحته التنفيذية فى ضوء الفقه والقضاء دراسة مقارنة ، طبعة أولى ، المصرية للنشر والتوزيع ، ٢٠١٨م.
- محمد محمد عبداللطيف ،القانون العام الإقتصادى ، دراسة مقارنة جامعة الكويت ،مجلس النشر العلمى ، ٢٠١٢.
- موفق احمد ، د.حلا سامي خضير ، الاستثمار الأجنبي واثرة فى البيئة الاقتصادية ، نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي ، مجلة الادارة و الاقتصاد ، جامعة الموصل ، العدد ثمانون ، ٢٠١٠ .
- نسيم حسن أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الاستفادة منها فلسطينياً ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول – يناير ٢٠١٣.
- نعيم فوزى ، بن أحمد الحاج : النظام القانونى لعقد الاستثمار بين مقتضيات التدويل ومصالح الدول النامية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، حقوق المنصورة ، العدد ٤٧ ، إبريل ، ٢٠١٠.
- هشام محمد عمارة ، أحمد عبدالعليم العجمى ،الطاقة المتجددة (الواقع ، التحديات، السياسات) ، مصر المعاصرة ، يناير ٢٠١٧ العدد ٥٢٥ ، السنة مائة وثمانية.
- يوسف مسعداوي ، تيسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع اشارات لحالات بعض الدول العربية ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد الثالث ، جوان ٢٠٠٨.

ثالثا: الرسائل العلمية

- بيوض محمد العيد ، تقييم اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة فى اقتصاديات المغاربية ، دراسة مقارنة تونس ، الجزائر ، المغرب ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، ٢٠١١.

- جمال بلخباط ، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العام الدراسي ٢٠١٤، ٢٠١٥.
- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العام الدراسي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣.
- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، تونس ، المغرب ، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، العام الدراسي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩.
- زياد محمد عرفات أبو ليلي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، كلية الاقتصاد، الأردن، العام الدراسي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤.
- شريـن مـصطفي صـبحي ، الاسـتثمار الأجنبـي فى الاوراق الماليـة ، المحـددات واهـم الانعكاسات على الدول المتلقية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ٢٠٠٣.
- على عبد الوهاب ابراهيم ، الاستتثمار الأجنبي المباشر واثرة على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٥.
- كريمة فرحي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر – العام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣.
- ممـدوح مرغنـى محمـد ، الإصـلاحات الاقتـصادية ودورهـا فى جـذب الاسـتثمار الأجنبـي المباشر ، حالة مصر، رسالة دكتوراة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٢١.
- منى أبو العطا حليم، المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٣.
- نسرين نصر الدين حسين أحمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر المعاملة والمحصلة ، رسالة دكتوراة ،كلية الحقوق جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٦.

رابعا : المراجع الأجنبية

1- Balance of payment manual , 4th edition , IMF , Washington , paul krugman et autre, economic international , pearson education , france , 7eme edition , 2006

2-Brian Aitken, Ann Harrison, and Robert E. Lipsey, "Wages and Foreign Owner Ships a Comparative Study Of Mexico, Venezuela, and United States", Journal Of International Economic, 1996.

3-Markusen, J.R, " Foreign direct investment as a catalyst for industrial development ", European Economic Review ,London ,Vol 43 ,1999

4-Petter Hess and Clark Ross : economic development – theories , evidence and policies the drgden press , 1997.

5-Sergiol – schmukler and Pablo zoido – sobat on , Financial globalization L opportunities and challenges for developing countries , world bank , Washington D.C, 2001.

6–The World Bank and the Interrnational Finance Corporation "DOING BUSINESS 2011 "

7-World Bank , Doing Business 2014,http://Arabic.doingbusiness.org

8-Barry eichengreen 2000 , taming capital flows , world development , 28

9- Dwight Perkins, Steven Radelet et David L, Lindauer (2008) : Economie du developpement", 3 edition, Groupe De Roecks

10-Wilson, N et J, Cacho, relation entre l'investissement direct étranger, les échanges et la politique commerciale, document de travail de IOCDE sur la politique commerciale, n50, édition: OCDE, 2007

11-Khouri Nabil, les determinants de livestissement direct etranger, cas de quelques pays tiers mediteraneens, these magistere, Alger, 2002, P1011

12-Jean Louis mucchieli , multinationals et mondialisation , edition du seail, mai 1998, paris.

13-EricVergnaud, Investissements directs etrangers; analyse des tendances recentes, Bulletin edite par les Etudes Economiques – BNP Paribas, Paris, December2005.

14-LALIMET., Croissance économique et Instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche, Université de Montréal, Juillet 2010.

15-EFA FOUDA,Lc Role de l'inve stisse ment direct etranger dans le renforce ment des Capacities Scientifiques et techncl o giaues des pays en deve loppe ment, Reanion d'expertssur l'incidence de l'investisse ment direct Etranger sur le deve loppe ment Geneve, Janvier2005.

16-Noke , Volker and Stphen Yeaple , an assignment thearg of foregin direct investment national Bureau of economic Research (NBER) , working paper 11003 , cambridge, December 2004

17-UNCTAD, World Investment Report 2013, New yprk and Geneva, 2013

18-UNCTAD, World Investment Report 2016, New York, Geneve 2016

19-UNCTAD, World Invest Ment Report 2018, New York, Geneve 2018

20- UNCTAD, World Inventment Report 2019 New York, Geneve, 2019

References:

1: almarajie alearabia alama

• zinab muhamad eabd alsalam , alsharikat mutaeadidat aljinsiat wamaeayir alsiyadat lilduwal wifq alqanun alduwalii , altabeat alawli , almarkaz alqawmiu lilasdirat alqanuniat , 2014.

• eabdallah nuaar shaet , aljuhud alduwaliat faa alhadi min aintishar alsilah alnnwwaa wataeziz 'iiqtisadiaat altaaqat alnawawiat , maktabat alwafa' alqanuniat , al'iiskandariat, altabeat al'uwlaa, 2018.

• eumar hashim muhamad sadaqat , damanat alaistithmarat al'ajnabiat faa alqanun alduwlii , dar alfikr aljamieii , alaiskandariat , 2008.

• nuzih eabd almaqsud mabruk, lathar aliaqtisadiat liliastithmarat al'ajnabiat , dar alfikr aljamieii, aliaiskandiriati, ta1, 2007.

2: almarajie alearabia almutakhasisa

• 'ahmad eabdalealim aleajmaa , dawr jayihat kuruna fi taeziz alshumul almalaa fi misr , majalat misr almueasirat , 'abril 2021, aleadad 542, alsanat almiayat wa'athnaa eashra.

• 'ashraf alsayid hamid qubal , alaistithmar al'ajnabii almubashir ,dirasat tahliliat laham malamihih w aitijahatih faa alaiqtisad alealamii , altabeat alawali , dar alfikr aljamieii , alaiskandariat , 2013.

• jamil salim aleariqaa, aleawamil albiyiyat wa'atharuha ealaa alsaadirat alearabiat ghayr alnaftiat , bialtatbiq ealaa alyaman - misr - al'urduni , lilfatrat min (2009- 2017) bahath manshur bimajalat buhuth 'iiqtisadiat earabiat , majalat eilmiat fasliat tasdur ean aljamieat alearabiat lilbuhuth al'iiqtisadiati, alsanat 28, aleadad 84-sibtambar/aiylul2021.

• hazim salah aldiyn eabdallah , aldamanat altashrieiat lil'iistithmar al'ajnabii almubashir dida almakhatir ghayr altijariat fi alwatan alearbaa , majalat alhuquq , jamieat alkuayt aleadad althaalith , alsanat 41, 2017m .

• khalaf mahdaa alsayid ,altatawur altashrieaa wa'atharuh ealaa jadhb alaistithmar faa misr , bahath muqadim lilmutamar alqanunaa alsanawaa alsaadis liljameiat almisriat lil'iiqtisad alsiyasaa wal'iihsa' waltashrie hawl al'iislah altashrieaa waleadalat alnaajizat , faa alfatrat min 12-13 disambir 2020.

• dina aihmad eumar , athar alsaadirat ealaa tadafuq alaistithmarat al'ajnabii almubashir faa dual earabiat mukhtarat , majalat tanmiat alraafidayn , aleadad 86 , almujalad 29 , jamieat almawsil , 2007.
• rabih ratib bista, 'iislah al'iidarat aldaribiat , bahath muqadam 'iilaa almutamar alqanunaa alsanawaa alsaadis liljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasaa wal'iihsa' waltashrie hawl al'iislah altashrieaa waleadalat alnaajizat , alqahirat, 12-13 disambir 2020 .
• rasha eawdat laftat , salim eawad husayn , aliat wasiasat muqtarihat litawsie qaeidat aintishar alshumul almalaa wusulan lilkhidmat almaliat faa aleiraq , majalat kuliyat madinat alealam aljamieat , aleiraq , almujalad alhadia eashra, aleadad al'awal , sanatan 2019.
• ramadan ramadan alkhadrjaa , 'athar alshumul almalaa ealaa almueamalat alnaqdiat faa alnizam almasrafaa almusraa "dirasat tatbiqiat ealaa albank alzuraeaa almusraa " , bahath muqadam ka'ahad mutatalibat alhusul ealaa darajat almajistir almuhnaa faa 'iidarat al'aemal , tukhasis ('iidarat almasarif) , kuliyat altijarat jamieat tanta, 2021.
• ramadan sadiqi, aldamanat alqanuniat walhawafiz aldaribiat litashjie alaistithmari, majalat altashrie almalia waldaribaa ,aleadad 315/316 alsunat alsaadisat wal'arbaeun , mayu- 'aghustus , 1998.
• sarmid kawkab aljamil ,alaistithmar al'ajnabiu almubashir faa alduwal alearabiat , altahadiyat w alkhiarat , majalat tanmiat alraafidayn , jamieat almawsil , 2003.
• sahaa almughawiraa jawharaa , altakamul altashrieaa wal'iislah al'iiqtisadaa faa daw' alqanun raqm 18 lisanat 2019 bishan tanzim 'iistikhdam wasayil aldafe ghayr alnaqdaa , bahath muqadam 'iilaa almutamar alqanunaa alsanawaa alsaadis liljameiat almisriat lilaiqtisad alsiyasaa wal'iihsa' waltashrie hawl al'iislah altashrieaa waleadalat alnaajizat alqahirat 12-13 disambir 2020.
• salah zayn aldiyn , 'athar alealaqat alduwliat ealaa alaistithmar faa alduwal alnaamiat , majalat alfikr alqanunaa wal'iiqtisadaa , alsanat alraabieat 2013 eadad khasun bialmutamar aleulmaa alsaabie bieunwan al'afaq alqanuniat walaiqtisadiat lil'iistithmar faa misr baed thawrat 25ynayir wafaa daw' aldustur aljadid faa alfatrat min 28:29 'iibril 2013.

• salah karim eabd alhasan , d. hana' qasim alsaamirani , halqat niqashiat hawl alaistithmarat al'ajnabiat w alaikhtar , bayt alhikmat , baghdad 1998.
• eabaas jabaar alsharae , dawr alaistithmar al'ajnabii almubashir fi harakat altasnie alearabii , dirasat liljanib alayjabi lilaistithmar al'ajnabii almubashir , majalat aleulum alaiqtisadiat , jamieat albasrat , kuliyat aladarat w alaiqtisad , aleadad 17 , kanun althaani 2006.
• eabdalkarim 'iibrahim muhamad , dawr albunuk altijariat faa almusahamat faa hali mushkilat albitalat watahqiq altanmiat alaiqtisadiat wal'iijtimaeiat faa misr , bahath muqadam 'iilaa almutamar aleulmaa alsanwaa althaamin eashar bieunwan "'azimat eilaj almuazanat aleamat lildawlat watahsin alwade al'iiqtisadaa, faa alfatrat min 24:23 nufimbir 2013.
• eadnan ghanim , libanaa husayn salih almusiablaa , dawr alaistithmarat al'ajnabiat almubashirat faa altanmiat alaiqtisadiat faa aljumhuriat alyamaniat , majalat jamieat dimashq , almujalad 19 , sanat 2003m.
• ela alkhawajat , aluathar al'iijtimaeiat lileawlamat mae altatbiq ealaa dual alkhalij , bahath manshur fi nadwat aleawlamat walwatan alearbaa tahrir du. salah salim zurnufat , markaz dirasat wabuhuth alduwal alnaamiat , qadaya altanmiat , aleadad 23 alqahirat 2002.
• ealaa ramadan ramadan alkhadrjaa , 'athar alshumul almalaa ealaa almueamalat alnaqdiat faa alnizam almasrafaa almusraa "dirasat tatbiqiat ealaa albank alzuraeaa almusraa " , bahath muqadam ka'ahad mutatalibat alhusul ealaa darajat almajistir almuhnaa faa 'iidarat al'aemal tukhasis ('iidarat almasarif) , kuliyat altijarat , jamieat tanta 2021.
• karim mahmud jwdt ealaa , 'athar al'iislahat altashrieiat ealaa qawanin alaistithmar , bahath muqadim lilmutamar alqanunaa alsanawaa alsaadis liljameiat almisriat lil'iiqtisad alsiyasaa wal'iihsa' waltashrie hawl al'iislah altashrieaa waleadalat alnaajizat , faa alfatrat min 12-13 disambir 2020.
• majdat shalbaa , alaistithmar al'ajnabiu almubashir wa'atharuh ealaa alnumui al'iiqtisadaa dirasat tatbiqiat ealaa alaiqtisad almusraa , majalat misr almueasirat ,aleadad 510 alsanat miayat wa'arbaeat , 'abril , 2013

• mabtush alealajat , waqie wafaq alastitithimar al'ajnabii almubashir fi dual almaghrib alearbaa khilal alfatra (2000-2011) , misr almueasirat , 'abril 2013 aleadad 510 alsanat miayat wa'arbaeatun.
• muharam salih alhadaad , zarif twfyq jid , dawr aldawlat fi muealajat altadaeiat alaiqtisadiat li'azmat kuruna , majalat buhuth 'iiqtisadiat earabiat , alsanat 27 ,nufimbir 2020.
• du.muhamad ealaa suaylim , sharh qanun alaistithmarraqam 72lsanat 2017 walayihatuh altanfidhiat faa daw' alfiqh walqada' dirasat muqaranat , tabeat 'uwlaa , almisriat lilnashr waltawzie , 2018m.
• muhamad muhamad eabdallatif ,alqanun aleamu al'iiqtisadaa , dirasat muqaranat jamieat alkuayt ,majlis alnashr alealmaa , 2012.
• muafaq ahmad , da.hala sami khudir , alaistithmar al'ajnabiu wathirat faa albiyat alaiqtisadiat , nazrat taqwimiat liqanun alaistithmar aleiraqii , majalat aladarat w alaiqtisad , jamieat almawsil , aleadad thamanwun , 2010 .
• nsim hasan 'abu jamie, 'athar thawrat alrabie alearabii ealaa aitijahat alaistithmar al'ajnabii almubashir fi dual alrabie wakayfiat alaistifadat minha flstynyaan , majalat aljamieat alaslamiat lildirasat alaiqtisadiat waladariati, almujalad alhadi waleishruna, aleadad al'awal - yanayir 2013.
• naeim fawzaa , bin 'ahmad alhaj : alnizam alqanunaa lieaqd alaistithmar bayn muqtadayat altadwil wamasalih alduwal alnaamiat , majalat albuhuth alqanuniat walaiqtisadiat , huquq almansurat , aleadad 47 , 'iibril , 2010.
• hisham muhamad eimarat , 'ahmad eabdalealim aleajmaa ,altaaqat almutajadida (alwaqie , altahadiyatu, alsiyasat) , misr almueasirat , yanayir 2017 aleadad 525 , alsanat miayat wathamania.
• yusif miseadawi , taysir makhatir alaistithmar al'ajnabii almubashir mae asharat lihalat baed alduwal alearabiat , majalat abhath aiqtisadiatan wadariatan , aleadad althaalith , juan 2008.

3: alrasayil aleilmia

• bywd muhamad aleid , taqyim athir alaistithmar al'ajnabii almubashir ealaa alnumui alaiqtisadii w altanmiat almustadamat faa aiqtisadiaat almagharibiat , dirasat muqaranat tunis , aljazayir , almaghrib , risalat majistir , jamieat farahat eabaas satif , aljazayir , 2011.

• jamal balkhabat , jadwaa alaistithmarat al'ajnabiat almubashirat fi tahqiq alnumui alaiqtisadii, dirasat muqaranat bayn aljazayir walmaghrib , risalat dukturah, jamieat alhaj likhadr, kuliyat aleulum alaiqtisadiati, aljazayar, aleam aldirasia 2014, 2015.
• jamal mahmud eatiat eubayd, tathir alaistithmar almubashir ealaa alnumui alaiqtisadii, dirasatan tatbiqiatan ealaa alaiqtisad almisrii , risalat dukturah, kuliyat altijarat wa'iidarat al'aemali, jamieat hulwan, aleam aldirasia 2002 - 2003.
• rfiq nizari, alaistithmar al'ajnabiu almubashir walnumuu alaiqtisadiu - dirasat halat aljazayir, tunis , almaghrib , risalat majistir, qism aleulum alaiqtisadiati, jamieat alhaji likhadr, aljazayar, aleam aldirasii 2008 - 2009.
• ziad muhamad earafat 'abu lili, "'athar alaistithmar al'ajnabii almubashir walmustawradat ealaa alnumui alaiqtisadii fi al'urduni, risalat majistir, aljamieat al'urduniyatu, kuliyat alaiqtisadi, al'urdunn, aleamu aldirasii 2003 - 2004.
• shrin mustafi subhi , alaistithmar al'ajnabiu faa alawraq almaliat , almuhadadat wahum alaineikasat ealaa alduwal almutalaqiyat , risalat majistir , kuliyat alaiqtisad w aleulum alsiyasiat , 2003.
• ealaa eabd alwahaab abrahim , alaistitthimar al'ajnabiu almubashir wathirat ealaa altanmiat alaiqtisadiat faa misr khilal alfatrat 1974 - 1990 , risalat majistir , jamieat alaiskandariat , 1995.
• karimat farahi, 'ahamiyat alaistithmar al'ajnabii almubashir fi alduwal alnaamiat mae dirasat muqaranat bayn alsiyn, turkia, misr waljazayar, risalat dukturah, kuliyat aleulum alaiqtisadiat - jamieat aljazayir - aleam aldirasiu 2012 - 2013.
• mamduh marghanaa muhamad , al'iislahat alaiqtisadiat wadawruha faa jadhb alaistithmar al'ajnabii almubashir , halat masr, risalat dukturat , kuliyat altijarat wa'iidarat al'aemal , jamieat hulwan , 2021.
• munaa 'abu aleata halim, almaeayir albiyiyat waltanmiat almustadamat walqudrat altanafusiat lilsaadirat almisriat , 'utruhat dukturah , jamieat alqahirat , 2013.
• nisrin nasr aldiyn husayn 'ahmad , alaistithmar al'ajnabiu almubashir faa misr almueamalat walmuhasalat , risalat dukturat ,kuliat alhuquq jamieat al'iiskandariat , 2006.

فهـــــرس الموضوعـــــات

مقدمة ٨٢٨

أولا: موضوع البحث وأهميته ٨٢٨

ثانيا : إشكالية البحث ٨٢٨

ثالثا : منهج البحث ٨٢٩

رابعا :الإطار الزمنى للبحث: ٨٢٩

خامسا: خطة البحث ٨٢٩

المبحث الأول الإطار النظرى والمفاهيمى للاستثمار الأجنبي المباشر ٨٣١

المطلب الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر ٨٣٣

المطلب الثانى الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر ٨٣٦

المبحث الثانى الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ٨٣٩

المطلب الأول أثر الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تدفقات الاستثمار الأجنبي ٨٤١

المطلب الثانى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في مصر ٨٥٩

المطلب الثالث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تحركات رؤوس الأموال و مىزان المدفوعات الوطنى ٨٧٩

المبحث الثالث التطور التشريعى للاستثمار فى مصر وآليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ٨٨٤

المطلب الأول التطور التشريعى للاستثمار فى مصر ٨٨٥

المطلب الثانى آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ٨٩٢

الخاتمة ٨٩٥

أولا : النتائج : ٨٩٥

قائمة المراجع ٩٠٠

REFERENCES: ٩٠٧

فهـــــرس الموضوعـــــات ٩١٢